مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة
للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة



العدد : 20
أبريل - يونيو 2026م

الجزء 1

Arcif
معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Citation & Impact Factor


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١


بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي

(رئيس هيئة التحرير)

أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي

(مدير التحرير)

أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي

أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي

أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب

أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي

أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي

أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي

أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي

أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود

أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان

أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد

أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة بمصر

أ.د. سعيد العوادي

أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض بالمغرب

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني

أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى

أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي

أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عياد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

أ.د. سالم بن سليمان الخماش

أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد

أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. منصور بن محمد الغامدي

أستاذ الصوتيات الحاسوبية بهيئة تقويم التعليم والتدريب

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الزقازيق بجامعة الأزهر

أ.د. حسن دربر

أستاذ الترجمة وعلم المصطلح بجامعة القاضي عياض بالمغرب

أ.د. عزالدين محمد المجدوب

أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية

أ.د. محمد بن صالح الشنقيطي

أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة جدارة بالأردن

أ.د. صالح بن الهادي رمضان

أستاذ الأدب والنقد بجامعة تونس

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.

– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.

– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.

– مقدّمة.

– صلب البحث.

– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.

– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.

– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: https://journals.iu.edu.sa/ALS

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	مقدمة في النحو للشيخ شمس الدين الكَلَائيّ (ت ٧٧٧هـ) دراسة وتحقيق **د. صالح بن حسين بن ناصر الحارثي**	١١
٢)	الرواية وقواعدها التوجيهية عند النحاس في إعراب القرآن دراسة نحوية **د. إبراهيم بن هادي محمد المباركي**	٦٩
٣)	عامل النصب في الظرف المستقَرِّ الواقعِ خبرًا عند سيبويه (دراسة وصفيَّة تحليليَّة) **د. موسى بن ناصر الموسى**	١٢٩
٤)	العلّة المخترعة عند الأعلم الشّنتمريّ في كتاب المخترع الممنوع من الصّرف أنموذجًا **غادة بنت سعد بن عبد الله السّعيديّ**	١٩١
٥)	اعتراضات الدَّماميْنِيّ الصَّرفيَّة على شرح الصَّفديِّ للاميَّة العجم ونقض ابن أقبرس لها **د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح**	٢٤٥
٦)	المفردة اللغوية الدّالة على الطّلب –دراسة نحويّة تداوليّة **د. أفراح بنت علي المرشد**	٢٧٥

م	البحث	الصفحة
٧)	مفهوم الإنصاف وتجلياته في شعر كعب بن معدان الأشقري الأزدي **د. مشاعل بنت علي العكلي**	٣٣٣
٨)	تداوليَّة الأفعال الكلاميَّة في الأحاديث النَّبويَّة عن الإبل **د. مشعل بن فيحان بن بلَّاش العصيمي**	٣٩١
٩)	وسائل الإقناع في الخطاب الحواريّ (نماذج من خطاب الوافدات على معاوية بن أبي سفيان ﷺ) مقاربة حِجاجيَّة **د. فوزيَّة بنت محمَّد بن إبراهيم البطي**	٤٦٧
١٠)	جماليات الفوضى والنّظام الخفيّ في لزوميات أبي العلاء المعرّي (قراءة جمالية تأويلية) **د. مطير بن سعيد الزهراني**	٥١٩
١١)	أثر استراتيجية تعليم الأقران في تنمية مهارات الحوار لدى طلاب العربية لغير الناطقين بها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة **د. أحمد بن محمد بن أحمد شيخ**	٥٦٧
١٢)	برنامج مقترح لتعزيز وعي طلاب الدبلوم العالي بتوظيف المهام اللغوية في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها **د. ماجد بن سالم بن جابر السناني**	٦١١

عامل النصب في الظرف المستقَرِّ الواقعِ خبرًا عند سيبويه (دراسة وصفيَّة تحليليَّة)

The Operative Factor of the Stable Adverb Occurring as a Predicate According to Sibawayh (Descriptive analytical study)

د. موسى بن ناصر الموسى

دكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها، التّخصّص الدّقيق: النحو والصرف

جامعة المجمعة – كلية التربية بالمجمعة

البريد الإلكتروني: showwalah@hotmail.com

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
04/01/2026		25/02/2026
نشر البحث A Research Publication		
محرم ١٤٤٨هـ = May 2026		
DOI:10.36046/2356-000-020-003		

ملخص البحث

يعنى البحث بتحرير رأي سيبويه في عامل النصب في الظرف المستقر الواقع خبرًا، وإنما احتاج ذلك إلى تحرير؛ لأنَّ عباراته التي تناول فيها المسألة تحتمل أن يكون مراده أنَّ العامل في الظرف المبتدأ، وتحتمل أن يكون مراده متعلَّق الظرف المحذوف، وتحتمل أن يكون مراده النصب بالخلاف، وهو ما أدَّى إلى انقسام النحويين حول رأيه، فمنهم من نسب إليه القول بأنَّ العامل المبتدأ، ومنهم من نسب إليه أنَّ العامل المتعلَّق المحذوف، ومنهم من نسب إليه القول بأنَّ الناصب الخلاف.

وقد تتبَّع الباحث عبارات سيبويه التي تطرَّق فيها إلى عامل الظرف، وتناولها بالفحص والتحليل، مستهدفًا الوصول إلى التوجيه الأقرب لدلالة عباراته وفق ما ينتظم من مذهبه في مسائل النحو عامَّة، وما يتفق مع منهجه في التحليل النحوي، ويتسق مع دلالة ألفاظه ومصطلحاته في المواضع المتنازع عليها، وفي الكتاب عامَّة.

وقد ترجَّح لدى الباحث أن سيبويه يرى أنَّ العامل في الظرف المستقر هو المبتدأ.

الكلمات المفتاحية: عامل، لغو، استقرار، متعلَّق، مبتدأ.

Abstract

This research focuses on determining Sibawayh's opinion regarding the accusative operative factor (*'Amil*) in the stable adverb (*al-Zarf al-Mustaqarr*) when it occurs as a predicate. This clarification is necessary because Sibawayh's statements addressing this issue allow for multiple interpretations: he may have meant that the governor of the adverb is the subject (*Mubtada'*), or the deleted related factor (*Mutallaq*), or that the accusative case is due to dissimilarity (*al-Khilaf*). This ambiguity led to a division among grammarians regarding his view; some attributed to him the opinion that the governor is the subject, while others attributed to him that it is the deleted related factor.

The researcher traced Sibawayh's statements regarding the adverb's governor, subjecting them to examination and analysis. The aim was to reach the interpretation closest to the implications of his phrases, consistent with his general doctrine in grammatical issues, agreeing with his methodology of grammatical analysis, and aligning with the semantics of his terminology in the disputed passages and in *Al-Kitab* in general.

Ultimately, the researcher concluded that it is most probable that Sibawayh holds the view that the operative factor in the stable adverb is the subject (*Mubtada'*).

Keywords: Laghw (Non-settled Adverb) - Stability (*Istiqrar*) - Related Factor (*Mutallaq*) - Subject (*Mubtada'*) - Predicate (*Khabar*)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فلم يتفق النحويون قديمًا وحديثًا على أحدٍ كما اتفقوا على سيبويه، فهو إمام النحويين بلا منازع، وكتابه هو مصدر التشريع النحوي عبر العصور، فمنه استقى النحويون قواعدهم، وعلى خطاه ساروا في تنظيراتهم واستدلالاتهم النحوية، وعلى عباراته اعتمدوا في تقرير آرائهم وتعضيدها.

ونظرًا لأنَّ بعض عبارات الكتاب يشوبها الإبهام والغموض إلى درجة يصعب معها الوصول إلى دلالة قاطعةٍ يمكن معها الجزم بمراد سيبويه تعددت تأويلات النحويين لتلك العبارات، وانقسمت آراؤهم تبعًا لتلك التأويلات، ولم يكن يعني الكثير منهم في ذلك إزالة اللبس وكشف الغموض عن عبارات الكتاب بقدر ما كان يعنيهم إضفاء المشروعية لآرائهم، وتقويتها بموافقتها كلام سيبويه.

ومسألة العامل في الظرف المستقر الواقع خبرًا من المسائل التي شاب الغموض عبارات سيبويه فيها، وتعددت فيها الاحتمالات لمراده، وبرز فيها إشكال الفهم والتأويل عند النحويين، فمنهم من رأى أنَّ مراده ينصرف إلى القول بأنَّ العامل هو المبتدأ، ومنهم من صرفَه إلى القول بأن العامل فعل الاستقرار أو اسم الفاعل المقدَّر في الخبر.

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى كشف الغموض عن عبارات سيبويه التي تطرَّق فيها إلى عامل الظرف المستقر، والموازنة بين محتملات كلامه وفق ما ينتظم مع مذهبه في مجمل الكتاب، في محاولة للوصول إلى ما يترجح أنه رأيه في هذه المسألة.

وقد ترَّجح لدى الباحث بعد دراسة نصوص الكتاب وتحليلها والموازنة بين الأقوال أنَّ سيبويه يرى أنَّ العامل في الظرف هو المبتدأ.

والله أسأل التوفيق والإعانة.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في الآتي:

١-أنَّه يهدف إلى تحرير رأي إمام النحاة والمنظِّر الأكبر للأحكام النحوية في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا.

٢- كون موضوع الدراسة من المسائل النحوية الشائكةٌ التي احتدم فيها الجدل بين عددٍ من النحويين المتقدمين والمتأخرين، ولا شكَّ في أنَّ الوقوف على ما يغلب على الظنِّ أنه رأي سيبويه سوف يسهم في حسم هذا الجدل المحتدم.

٣- اعتماد أطراف النزاع في إصدار أحكامهم بنسبة الآراء إلى سيبويه على عباراته في الكتاب، وهو ما يستدعي إعادة النظر في تلك العبارات، والتحقق من دلالاتها الراجحة

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود نصٍّ قاطع وصريح يجلي رأي سيبويه في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا؛ إذ جاءت عباراته التي تناول فيها المسألة في مواضع متفرقة من الكتاب حمَّالةً لأوجه مختلفة، وهو ما أدَّى إلى انقسام النحويين حول تفسير مراده في تلك المواضع، ومن ثمَّ ترتَّبَ على ذلك تعدُّد آرائهم في تحديد عامل الظرف تبعًا لذلك الفهم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- جمع آراء النحويين في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا.

٢- الوقوف على نصوص سيبويه التي اعتمد عليها النحويون في نسبة الرأي إليه.

٣- تحليل عبارات سيبويه في المواضع التي تناول فيها المسألة، في محاولة للوصول إلى ما يترجَّح أنَّه مراده.

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع المواضع التي تكلم فيها سيبويه عن عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا، وتحليلها، وإيراد تفسيرات النحويين وتوجيهاتهم، وتقويمها، والموازنة بينها، وصولًا إلى ما يترجح أنه رأي سيبويه في المسألة.

واعتمد الباحث في توثيق نصوص النحويين على كتبهم، فإن لم يقف عليها فيها وثَّقها من كتب النحويين الأقرب إليهم زمنًا، وإن تعذَّر ذلك وثَّقها من كتب المتأخرين.

وأمَّا منهج الباحث في النقل فيعتمد على موضع الاستدلال بالنصوص من جهة، وأهميتها من جهة أخرى، ويترتب على ذلك تحديد طريقة النقل، فأحيانًا يكون النقل بالنصِّ إذا كان الاستدلال منوطًا به، كما في نصوص سيبويه، وأحيانًا يكون بالمعنى، وأحيانًا يكتفي الباحث بالإشارة إلى النقل في الهامش.

كما اعتنى الباحث بالضبط بالشكل لما يحتاج إلى ضبط، وما يحسن فيه

الضبط، وأمَّا التعريف بالأعلام فلم ير له حاجةً؛ لكون الأعلام المذكورة في البحث من علماء النحو المعروفين عند المتخصصين في مجال النحو.

خطَّة البحث:

قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، وخاتمة بأهم النتائج والتوصيات، وثبت بمصادر ومراجع البحث.

التمهيد: الظرف المستقر في الدرس النحوي، ويشمل:

المطلب الأول: مفهوم الظرف المستقر في التراث النحوي، ومواضعه من الكلام.

المطلب الثاني: آراء النحويين في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا.

المبحث الأول: اختلاف النحويين في تفسير كلام سيبويه في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا.

المبحث الثاني: الترجيح بين أقوال مفسري كلام سيبويه؛ لبيان مذهبه.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة حاولت الكشف عن مذهب سيبويه في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا من خلال نصوصه في الكتاب، وغاية ما وقف عليه دراسات تناولت العامل في الظرف المستقر والخلاف حوله، وبعضها أشار إلى رأي سيبويه اعتمادًا على ما نسبه إليه النحويون، ومن أهم هذه الدراسات:

(أ): دراسة بعنوان: (الجملة الاسميَّة عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن

الهجري، دراسة تحليلية وصفية) للباحث رشيد محمد حسن الزهوي[١]، وفيها خصَّص الباحث الفصل الأول للحديث عن الجملة الاسميَّة المثبتة، وتناول في المبحث الثالث منه أنواع خبر المبتدأ، وفيه تحدَّث عن الخبر شبه الجملة، وتطرَّق إلى الخلاف في عامل الرفع والنصب في الخبر، ناسبًا إلى سيبويه أنَّه يرى أن العامل في الظرف هو المبتدأ، دون أن يحرِّر رأيه، ويكشف عما تحتمله عباراته في المواضع التي تطرَّق فيها إلى عامل الظرف المستقر.

(ب): دراسة بعنوان (ناصب الظرف الواقع خبرًا)، للدكتور محمد حسين علي[٢]، تناول فيها الباحث خلاف النحويين في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، وما له من أثرٍ في تهميش المعنى بسبب انصباب اهتمام النحويين على العامل اللفظي، دون أن يحرِّر رأي سيبويه، ويشير إلى محتملات عباراته التي تناول فيها عامل الظرف المستقر.

(١) رسالة ماجستير تقدَّم بها الطالب إلى كلية التربية، جامعة عدن، بإشراف الدكتور أحمد عوض باحمبص، ٢٠٠٧م.

(٢) بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، بالجامعة الإسلامية بالنجف، المجلد (١)، ع٧٠، سبتمبر ٢٠٢٣م.

تمهيد: الظرف المستقر في الدرس النحوي

المطلب الأول: مفهوم الظرف المستقر في التراث النحوي، ومواضعه في الكلام:

الظرف المستقَر هو الذي لا يمكن الاستغناء عنه، كقولك: (زيدٌ في الدار)، و(جاء الذي في الدار)، فإنَّ الكلام لا يتم إلا بذكر (في الدار)، ويقابله الظرف اللغو، وهو الذي يستقيم الكلام دونه، نحو (زيدٌ جالسٌ في الدار)؛ إذ لو قلنا (زيدٌ جالسٌ) لاستقام الكلام دون ذكر الظرف.

هذا على المستوى الصناعي، وأما على المستوى الدلالي فإنَّ الفرق بين الظرف المستقر واللغو يظهر من دلالة الأمثلة السابقة، فالظرف في قولنا: (زيدٌ في الدار) لا يفيد شيئًا أكثر من الدلالة على وجود زيدٍ في الدار وجودًا مطلقًا من غير زيادة معنىً آخر على هذا الوجود، كالجلوس أو النوم، فيما الظرف في قولنا: (زيد جالسٌ في الدار) يفيد معنًى إضافيًّا آخر غير الوجود المجرَّد، وهو الجلوس، وكذلك الحال لو قلنا: (زيدٌ نائمٌ في الدار)، ونحو ذلك.

وسمِّي مستقرًّا لأنه موضع للاستقرار، فإذا قيل: (زيدٌ في الدار) فإنَّ (في الدار) موضعٌ لاستقرار زيد(١).

والتعبير عن الظرف الذي لا يستغنى عنه بالمستقر وعن الظرف الذي يستغنى عنه باللغو هو اصطلاح سيبويه ومتقدمي النحاة، يقول سيبويه:

(١) الحسن بن عبد الله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، (ط١، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة، ٢٠٠٩م)، ٣: ١١، وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الأشباه والنظائر". تحقيق عبد العال سالم مكرم، (ط١، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م)، ١: ٥١٠.

«وتقول: (ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك) و(ما كان أحدٌ مثلُك فيها) و(ليس أحدٌ فيها خيرٌ منك) إذا جعلتَ (فيها) مستقرًّا، ولم تجعله على قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ)»[(١)]، ويقول: «وذلك قولك: (فيها عبد الله قائمًا) و(عبد الله فيها قائمًا)... وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت: (فيها عبد الله قائم)»[(٢)]، ويقول: «وتقول: (إنَّ فيها زيدًا قائمًا)، وإن شئت رفعتَ على إلغاء (فيها)، وإن شئت قلتَ: (إنَّ زيدًا فيها قائمًا، وقائمٌ)، وتفسير نصبِ (القائم) ههنا ورفعِه كتفسيره في الابتداء»[(٣)]، ويقول المبرد: «تقول: (ما القومُ فيها إلَّا زيدٌ)؛ لأنَّ (فيها) مستقَرٌّ)»[(٤)].

وشاع في كتب النحويين المتأخرين التعبير عن الظرف المستقر بـ(الكون العام) أو (الكون المطلق)، وعن الظرف اللغو بـ(الكون الخاص)، أو (الكون المقيد)، ومن أمثلة ذلك قول ابن يعيش: «إذ المراد استقرارٌ مطلق، لا استقرار خاص»[(٥)]، وقول ابن مالك: «ويغني عن الخبر باطِّرادٍ ظرفٌ، أو حرفُ جرٍّ تامٌّ معمولٌ في الأجود لاسمِ فاعلِ كونٍ مطلقٍ»[(٦)]، وقول ناظر الجيش: «لأنَّ الكون

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٥٥.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٨-٨٩.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٣٢.

(٤) المبرد، "المقتضب"، ٤: ٤٠٦. وينظر أيضًا: ابن السراج، "الأصول"، ١: ٨٥.

(٥) يعيش بن علي بن يعيش، "شرح المفصل"، (إدارة الطباعة المنيرية، دون رقم طبعة أو تأريخ)، ١: ٩٠.

(٦) محمد بن عبد الله بن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق محمد كامل بركات، (ط١، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٦م)، ٤٩.

فيه كونٌ مقيَّدٌ، وأمَّا إذا كان الكون عامًّا»[١].

وعند الموازنة بين اصطلاح النحويين المتقدمين واصطلاح المتأخرين نجد المتقدمين يميزون بين نوعي الظرف بالنظر إلى الدور النحوي الذي يؤديه كلٌّ منهما داخل التركيب، فالظرف المستقر هو الذي لا يستغنى عنه؛ لكونه يمثِّل أحد أركان الجملة، والظرف اللغو هو الذي يأتي بعد اكتمال أركان الجملة، ولذلك يمكن الاستغناء عنه، ممَّا يعني أنَّهم راعوا في اصطلاحهم الجانب الصناعي، وأمَّا المتأخرون فانصبَّ اهتمامهم على الجانب الدلالي، ولذلك أطلقوا صفة الكون العام أو المطلق على الظرف الذي يدل على الوجود المجرد، وصفة الكون الخاص أو المقيَّد على الظرف الذي يدل على معنًى زائد عن مجرَّد الوجود.

وللظرف المستقر أربعة مواضع[٢]: الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[٣]، والتقدير: مستقرٌّ من ربِّك، أو: استقرَّ، والصفة، نحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٤]، والتقدير: استقرَّ من السماء، أو: مستقرٍّ،

(١) محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م).

(٢) محمد بن الحسن الأستراباذي، "شرح الرضي على الكافية". تحقيق يوسف حسن عمر، (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م)، ١: ٢٤٤؛ وعبد الله بن يوسف بن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، (ط١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، ٢٠٠١م)، ٥: ٣٢٦-٣٣٣.

(٣) البقرة ١٤٧.

(٤) البقرة ١٩.

والحال، نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[1]، والتقدير: كائنًا أو مستقِرًّا في زينته، والصلة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾[2]، والتقدير: كان عنده، أو استقرَّ.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ التعبير بالظرف يشمل في اصطلاح النحويين الجار والمجرور أيضًا[3].

المطلب الثاني: آراء النحويين في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا:

اختلف النحويون في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا على أقوال:

الأول: أنَّه منصوبٌ بالخلاف، وهو رأي الكوفيين[4]، ويعنون بذلك مخالفته للمبتدأ في كونه شيئًا غيرَه، بخلاف قولنا (زيدٌ أخوك)، فإنَّ (أخوك) هو بعينه (زيد).

---

(١) القصص ٧٩.

(٢) الأنبياء ١٩.

(٣) انظر: سيبويه، "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ١: ٥٦، ٢: ٨٧، ١١٨؛ ومحمد بن يزيد المبرد، "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (ط٢، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٩م)، ٤: ٣٠٢؛ ومحمد بن سهل بن السراج، "الأصول". تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ١: ٦٣.

(٤) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٦؛ وعبد الرحمن بن محمد الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٤، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٠م)، ١: ٢٤٥؛ ومحمد بن عبد الله بن مالك، "شرح التسهيل". تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، (ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ١: ٣١٣؛ والأستراباذي، "شرح الرضي على الكافية"، ١: ٢٤٣.

والتعالق بين المبتدأ والخبر علَّةٌ للعمل عند الكوفيين، فإذا كان الخبر هو عين المبتدأ –كما في (زيدٌ أخوك) – فإنَّ كل واحدٍ منهما يرفع الآخر، وأمَّا إذا كان مخالفًا له –كما في (زيدٌ عندَك) – فإنَّ هذه المخالفة هي علَّة النصب عندهم(١).

هذا في حال تأخُّر الظرف، وأمَّا في حال تقدمه –نحو (أمامك زيدٌ) – فالاسم مرفوعٌ عندهم بالفاعليَّة، والعامل فيه الظرف(٢)، وعزي القول إلى الأخفش(٣) والمبرد(٤).

(١) يحيى بن زياد الفراء، "معاني القرآن". تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ١: ١٣؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٦؛ وعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، (ط١، العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م)، ١: ٢١٤؛ والأنباري، "الإنصاف"، ١: ٤٤.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ١٧٥؛ والأنباري، "الإنصاف"، ١: ٥١.

(٣) إبراهيم بن محمد الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م)، ١: ١٥٩؛ والحسن بن أحمد الفارسي، "المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات". تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (ط١، العراق، مطبعة العاني، دون تأريخ)، ١٤٠؛ والحسن بن أحمد الفارسي، "المسائل العسكرية". تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (ط١، القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٢م)، ١٠٨.

(٤) أحمد بن محمد بن ولاد، "الانتصار لسيبويه على المبرد". تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ١٢٧. وفيه نسب ابن ولاد القول للمبرد، وذكر أنَّه وافق الكوفيين على إعمال الظرف في المرفوع بعده إذا أريد به التقديم، وأمَّا إذا كان في نيَّة التأخير فهو في محل الخبر، وأنَّه عدَّ هذا قولَ أبي =

الثاني: أنَّه منصوبٌ بعاملٍ محذوف، واختلفوا في تقدير هذا المحذوف على قولين:

(أ): أنه مفردٌ تقديره (كائنٌ) أو (مستقرٌّ)، ونحوها، وهو قول ابن السراج[١]، وأحد قولَي الفارسي[٢]، وبه قال ابن جني[٣]، واختاره ابن مالك[٤]، وجعله رأي الأخفش تصريحًا، وسيبويه إيماءً.

(ب): أنَّه جملة فعليَّة، والتقدير (حصلَ) أو (استقرَّ) ونحوها، وذكر السيرافي[٥] أنَّه لا يعلم خلافًا بين البصريين في أنَّ الظرف الواقع خبرًا منصوبٌ بفعلٍ هو (استقرَّ) أو (وقع) أو (حدثَ) أو (كان)

الحسن الأخفشِ الذي لا يجوّز غيره، كما نُسب القول إلى المبرد في: الأنباري، "الإنصاف"، ١: ٥١. وكلامه في المقتضب ٤: ٣٠٠ على أنَّ الظرف في محل الخبر دون تفريق بين ما أريد به التقديم وما أريد به التأخير.

(١) هذا ظاهر كلامه في "الأصول"، ١: ٦٣. وذكر الفارسي في "المسائل العسكرية" ١٠٥ أنَّه ذهب في بعض كتبه إلى أنَّ الظرف قسمٌ برأسه، ورآه الفارسي مذهبًا حسنًا.

(٢) الحسن بن أحمد الفارسي، "الإيضاح". تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٦م)، ١٩٨؛ والفارسي، "المسائل العسكرية"، ١٠٥؛ وعثمان بن جني، "مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها". تحقيق الدكتور حسين أحمد بو عباس، (ط١، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٠م)، ٣٩٤.

(٣) عثمان بن جني، "سر صناعة الإعراب". تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي، (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م)، ١: ١٢٥؛ وعثمان بن جني، "اللمع في العربية". تحقيق حامد المؤمن، (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م)، ٧٥.

(٤) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٧.

(٥) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٦.

أو نحو ذلك، وهو الظاهر من كلام المبرد[١]، والفارسي[٢]، واختاره عبد القاهر الجرجاني[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الحاجب[٥].

الثالث: أنَّه منصوبٌ بالمبتدأ، وهو قول ابن خروف[٦]، وجعله مذهب سيبويه ومتقدمي أهل البصرة، كما عزاه إلى سيبويه ابنُ الطراوة[٧].

(١) المبرد، "المقتضب"، ٣: ٢٧٥، ٤: ١٦٦، ٣٠٨، ٣٢٩.

(٢) الحسن بن أحمد الفارسي، "الإغفال". تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (ط١، أبوظبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٣م)، ١: ٢٣١؛ والحسن بن أحمد الفارسي، "المسائل الشيرازيات". تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي، (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ٢٠٠٤م)، ١: ٣٤٠-٣٤١؛ والجرجاني، "المقتصد"، ١: ٢٧٥.

(٣) الجرجاني، "المقتصد"، ١: ٢٧٥. وظهر كالمتردد في: عبد القاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز". تحقيق محمود محمد شاكر، (ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م)، ٢٢٠.

(٤) محمود بن عمر الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق الدكتور فخر صالح قدَّارة، (ط١، عمَّان: دار عمَّار، ٢٠٠٤م)، ٤٩.

(٥) عثمان بن أبي بكر بن الحاجب، "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، (ط١، دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٥م)، ١: ١٥٢.

(٦) علي بن محمد بن خروف، "شرح جمل الزجاجي". تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ)، ١: ٣٩٤؛ وعلي بن محمد بن خروف، "شرح كتاب سيبويه" (مخطوط)، ١١٧ و.

(٧) لم أقف على هذا العزو في كتب ابن الطراوة المطبوعة. وينظر: قاسم بن علي الصفار، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي، (ط١، المدينة المنورة: دار المآثر، ١٩٩٨م)، ١: ٣٦٤.

المبحث الأول: اختلاف النحويين في تفسير كلام سيبويه في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا

لا بدَّ قبل عرض آراء النحويين وتوجيهاتهم لمذهب سيبويه في عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا أن نشير إلى أنَّ الظرف المستقرُّ يقع متقدِّمًا في الذكر عن المبتدأ، نحو (في الدار زيدٌ)، ويقع متأخِّرًا نحو (زيد في الدار)، وصورة تأخُّرِ الظرف لا إشكال فيها؛ لأنَّ سيبويه يعرب ما قبل الظرف فيها مبتدأً والظرف بعده واقعٌ موقع الخبر بلا خلاف بين مفسري كلامه، والخلاف بينهم في عامل النصب في الظرف، وأمَّا صورة تقدم الظرف فقد سبقت الإشارة[1] إلى أنَّ الكوفيين يرون أنَّ الظرف إذا تقدَّم رفَع ما بعده على الفاعلية، وأنَّ الأخفش والمبرد أجازا ذلك إذا لم ينو بالظرف التأخير، فإذا قلنا: (في الدار زيد) فـ(زيدٌ) فاعلٌ للظرف عند الكوفيين في كل حالٍ، وعند الأخفش والمبرد هو فاعلٌ إن أريد بالظرف التقديم، وخبرٌ إن أريد به التأخير، وأمَّا سيبويه فمذهبه في حال تقدم الظرف كمذهبه في حال تأخره، وهو أنَّ الظرف واقعٌ موقع الخبر وما بعده مبتدأ، إلا في صورة واحدةٍ وقع فيها خلافٌ بين النحويين في تفسير كلامه، وذلك في نحو (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) في قوله: «واعلم أنَّك إذا نصبتَ في هذا الباب فقلت: (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) فالنصبُ على حاله؛ لأنَّ هذا ليس بابتداءٍ، ولا يشبه (فيها عبد الله قائمٌ غدًا)؛ لأنَّ الظروف تُلغى حتى يكون المتكلم كأنَّه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسم مجرورًا أو عاملًا فيه فعلٌ أو مبتدأ لم تلغِه؛ لأنَّه ليس يرفعه الابتداء، وفي

(١) انظر ما سبق ص ١١.

الظروف إذا قلتَ: (فيها أخواك قائمان) يرفعه الابتداء»[١]، فقد استنبط ابن السراج –فيما نقل عنه الفارسي[٢] ووافقه عليه– من قول سيبويه: «لأنَّ هذا ليس بابتداءٍ» أنَّ (صقر) في هذا المثال ليس مبتدأ، بل فاعلٌ للظرف، وعلَّل ابن السراج جنوح سيبويه إلى ذلك بأنَّ الأصل في المبتدأ المؤخَّر أن يكون في نيَّة التقديم، ولا سبيل إلى تقديم (صقر) على الظرف قبله، ومن ثمَّ فلا يصحُّ أن يقع مبتدأ، مشبِّهًا هذه الصورة بتعيُّن ارتفاع (أنَّك منطلقٌ) بالظرف قبله في نحو (في الدار أنَّك منطلقٌ) لأنَّه لا سبيل إلى تقدُّمه عليه، وعلَّل الفارسي ذلك بأنَّ تقدُّم (أنَّك منطلقٌ) يفضي إلى احتمال دخول (إنَّ) عليه، وهو ممتنعٌ؛ إذ لا يجوز اجتماع تأكيدين، كما علَّل عدم جواز تقدُّم (صقر) على الظرف (معه) في نحو (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) بأنَّه لو تقدَّم وقيل: (مررتُ برجلٍ صقرٌ معه صائدًا به غدًا) لأفضى ذلك إلى الفصل بين الموصوف (رجل) والصفة (معه) بأجنبيٍّ عنهما، وهو (صقر)، وهو ممتنعٌ، وهذا ما دفع سيبويه إلى إعمال الظرف في المرفوع بعده، والتخلي عن منهجه في إعراب ما بعد الظرف مبتدأً في هذه الصورة خاصَّة.

وممَّن أوَّل كلام سيبويه هذا التأويل عبد القاهر الجرجاني[٣] وابن

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٥٢.

(٢) الحسن بن أحمد الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، (ط١، الرياض: مطابع الحسني، ١٩٩٦م)، ١: ٢٥٢-٢٥٤. وينظر: الحسن بن أحمد الفارسي، "المسائل البصريات". تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (ط١، مصر: مطبعة المدني، ١٩٨٥م)، ١: ٥٠٩-٥١١.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٢٠.

الشجري[١]، وابن خروف[٢]، كما جزم به ابن عصفور، مقرِّرًا أنَّ سيبويه «نصَّ على أنَّ (صقر) مرفوع بـ(معه)؛ لأنَّه لو قدَّر المجرور خبرًا لـ(صقر) لكانت النيَّة به التأخير؛ لأنَّ النيَّة في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفةً و(صقر) مرفوعٌ به كان في موضعٍ لا ينوى به التأخير، واللفظ إذا أمكن أنْ يكون في موضعه لم يَجُزْ أنْ ينوى به الوقوع في غير موضعه»[٣].

ولم يرتض السيرافي هذا التأويل، ناسبًا أصحابه إلى الوهم، ومؤكِّدًا ثبات سيبويه على منهجه؛ إذ يقول: «والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أنَّ الاسم تقدَّم أو تأخَّر يُرفع بالابتداء، كقولك: (خلفك زيدٌ) و(عندكَ مالٌ)»[٤]، وردَّ استدلالهم بقوله: «لأنَّه ليس يرفعه الابتداء» بأنَّ (الهاء) في (لأنَّه) لا تعود إلى (صقر) كما توهَّم مخالفوه، بل تعود إلى أول الكلام، ومراد سيبويه:

(١) هبة الله بن علي بن الشجري، "أمالي ابن الشجري". تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م)، ٣: ١٤.

(٢) ابن خروف، "شرح كتاب سيبويه"، (مخطوط)، ١٣٣ ظ، وشرح الجمل ٧١٢/٢.

(٣) علي بن مؤمن بن عصفور، "شرح جمل الزجاجي". تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، (دون رقم طبعة أو تأريخ)، ١: ٤١٠.

(٤) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ١٣٦. وممَّن اختار هذا المذهب ابن السيد البطليوسي والأعلم الشنتمري والسهيلي. ينظر: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، "الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب". تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م)، ٣: ٥٥؛ ويوسف بن سليمان، الأعلم الشنتمري، "النكت في تفسير كتاب سيبويه". تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، (ط١، الكويت: معهد المخطوطات العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م)، ١: ٤٦٦؛ وعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، "نتائج الفكر". تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، (ط٢، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م)، ٤٣٢.

«لأنَّ الهاء المجرورة في (معه)».

ويعني السيرافي بالموضع الذي يعود عليه الضمير في (لأنَّه) في أول الكلام قولَ سيبويه في مطلع الباب: «فقوله: (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به) إنْ جعلته وصفًا وإنْ لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به»[(١)].

ومراد السيرافي –وفق ما يظهر في تقريره للمسألة– أنَّ سيبويه حين وازن بين المواضع التي يُسْبَقُ فيها الظرف باسمٍ مجرور كما في (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به) أو بمعمولٍ لفعلٍ كما في نحو (رأيت رجلًا معه صقرٌ صائدًا به) أو بمبتدأ نحو (زيدٌ معه صقرٌ صائدًا به) وبين ما جاء فيها الظرف خبرًا لمبتدأ لم يسبقه شيء كما في نحو (فيها عبد الله قائم) إنَّما يريد أنَّ الصور الثلاث الأولى لا يمكن فيها حذف الظرف (معه)؛ إذ لو حذف لما عاد إلى الموصوف شيءٌ من صفته، ولا إلى المبتدأ شيءٌ من خبره؛ لأنَّ (الهاء) هي الرابط في هذه الجمل، وليس الأمر كذلك في نحو (فيها عبد الله قائم)؛ إذ يمكن إلغاء الظرف ورفع (قائم) على الخبريَّة كما هو ظاهرٌ في المثال، ويمكن عدم إلغائه ونصبُ (قائم) على الحالية، فيقال: (فيها عبد الله قائمًا).

ويمكن تطبيق كلام سيبويه وفق تقرير السيرافي بأن يقال: إنَّما أمكننا إلغاء الظرف في قولنا (فيها عبد الله قائمًا) ورفعُ (قائم) خبرًا؛ لأنَّ صاحب الحال – وهو المبتدأ (عبد الله)– مرفوعٌ بالابتداء، وتعيَّن عدم الإلغاء في نحو (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) و(رأيت رجلًا معه صقرٌ صائدًا به غدًا) و(زيدٌ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) «لأنَّه ليس يرفعه الابتداء»، أي: لأنَّ صاحب الحال في الصور الثلاث –وهو الهاء في (معه)–ليس مرفوعًا بالابتداء.

(١) سيبويه، "الكتاب" ٢: ٤٩.

ومن الواضح أنَّ السيرافي بنى تقريره السابق على ضبط كلمة (مبتدأ)[1] في قول سيبويه: «فإذا صار الاسم مجرورًا أو عاملًا فيه فعلٌ أو مبتدأ لم تلغِه» بالنصب، أي: أنَّه معطوفٌ على (مجرورًا)، وهو ما يعني أنَّ الاسم الذي قبل الظرف سيكون مبتدأً كما يكون مجرورًا ومعمولًا للفعل في الصورتين الأخريين، ولذلك مثَّل له بـ(زيدٌ معه صقرٌ صائدًا به)، فيما بنى ابن السراج والفارسي[2] تقريرهما على أنَّ (مبتدأ) معطوفٌ على (فعلٌ)، وهو ما يعني أنَّ الاسم الذي قبل الظرف سيكون معمولًا للمبتدأ، والذي يعمل فيه المبتدأ هو الخبر، ولذلك مثَّلا له بـ(هذا رجلٌ معه صقرٌ صائدًا به).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الاختلاف في ضبط كلمة (مبتدأ) ليس له تأثيرٌ على استدلال السيرافي؛ لأنَّ العلَّة التي تمنع من حذف الظرف (معه) -وهي

(١) ضبطت الكلمة في نصِّ سيبويه في شرح السيرافي بالرفع، وهو خطأ بلا ريب، وضبطت بالنصب في المخطوط ١٤٣ و، وهو الموافق لمراده، وبه ضبطت الكلمة في أغلب نسخ الكتاب المخطوطة، ومنها: نسخة مكتبة (كوبريلي) ١٠٩ و، ونسخة مكتبة جوروم باشا ١: ٢٥٧، ونسخة مكتبة لا لا إسماعيل ١٠٩ و، ونسخة مكتبة الحميدية ٩٥ و، ونسخة مكتبة راغب باشا ٨٣ و، ونسخة مكتبة الفاتح ١٣٢ و، ونسخة مكتبة أيا صوفيا ١١١ ظ.

وأمَّا الكتاب فقد تركت الكلمة دون ضبط في طبعة هارون، وضبطت بالرفع في الطبعتين الأوروبية وبولاق، وهي كذلك في نسخة مراد ملا ٤٦ظ، وعليه جاء كلام ابن خروف؛ إذ يقول: «فإذا صار الاسم معمولًا لجارٍّ ومجرورٍ أو لفعلٍ أو لمبتدأٍ». ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٥٢؛ وسيبويه، "الكتاب". تحقيق هرتويغ درنبرغ، (ط١، باريس: المطبع العامي، ١٨٨١م)، ١: ٢٠٧؛ وسيبويه، "الكتاب"، (ط١، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق)، ١: ٢٤٣؛ وابن خروف، "شرح كتاب سيبويه"، (مخطوط)، ١٣٣و.

(٢) الفارسي، "التعليقة"، ١: ٢٥١.

انعدام العائد من الخبر إلى المبتدأ– متحقِّقةٌ في الصورتين، وأمَّا استدلال ابن السراج والفارسي فلا يستقيم إلا برفع (مبتدأ)؛ لأنَّ العلَّة التي اعتمدا عليها – وهي الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي– تتحقق في الصورة التي يقع فيها الظرف صفةً كما في المثال الذي مثَّلا به (هذا رجلٌ معه صقرٌ...)، ولا تتحقق في الصورة الأخرى التي مثَّل لها السيرافي (زيدٌ معه صقر).

والأقرب لمراد سيبويه ما ذهب إليه ابن السراج والفارسي من أنَّه يرى ارتفاع الاسم بالظرف في الصورة السابقة، وذلك للأسباب الآتية:

١–أنَّه قال بعد أن مثَّل للمسألة بـ(مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا): «لأنَّ هذا ليس بابتداء، ولا يشبه (فيها عبد الله قائمٌ غدا)»، والمشار إليه في قوله: «لأنَّ هذا ليس بابتداء» إمَّا أن يكون الجملة بتمامها (مررت برجل...)، وإمَّا أن يكون جملة (معه صقرٌ)، وحَمْلُ الكلام على الجملة الفعلية غير مستقيمٍ على الرأيين؛ لأنَّ الصورة الأخرى التي قرن بها سيبويه هذه الصورة وهي (هذا رجلٌ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) على رأي ابن السراج والفارسي، أو(زيدٌ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) على رأي السيرافي مشتملةٌ على ابتداء، فلم يبق إلا حَمْلُ الكلام على جملة (معه صقر)، وهو مستقيمٌ على مذهب ابن السراج والفارسي، وغير مستقيمٍ على مذهب السيرافي؛ لأنَّه يرى أن سيبويه يعرب الاسم بعد الظرف مبتدأ، وهو ينصُّ هنا على أنَّه لا ابتداء في الكلام، فإذا كان الأمر كذلك فلا مناص من الحكم بأنَّ (صقر) فاعلٌ للظرف كما يقول ابن السراج والفارسي.

٢–ويقوي ذلك أيضًا سياق كلام سيبويه؛ لأنَّ إعادة الضمير في «لأنَّه» في قوله: «لأنَّه ليس يرفعه الابتداء» للمذكور القريب المنصوص عليه –وهو «صقر»– أولى من إعادته إلى المفهوم من كلامٍ يفصل بينه وبين الضمير

أكثر من صفحتين، ويضاف إلى هذا أنَّ نفيه للرفع بالابتداء يشعر بأنَّه يتحدث عن اسمٍ مرفوع، فأراد التنبيه إلى أنَّ ارتفاعه بعاملٍ آخر غير الابتداء، وهو الظرف.

٣-كما يمكن أن يستدلَّ لقول ابن السراج والفارسي بأنَّ سيبويه احتجَّ لعدم جواز إعمال الظرف فيما بعده في نحو (فيها عبد الله قائمًا) بقوله: «وهذا يدلُّك على أنَّ (فيها) لا يحدِثُ الرفعَ أيضًا في (عبد الله)؛ لأنَّها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتلغى»[(١)]، فهو هنا يستدلُّ لعدم جواز إعمال الظرف المتقدم في الاسم الذي بعده بجواز إلغائه، ومفهوم المخالفة هنا يقتضي أنَّ إعمال الظرف فيما بعده يتأتَّى في الحالة التي لا يجوز فيها إلغاء الظرف كما في الصور الثلاث محلِّ النزاع.

تجدر الإشارة إلى أنَّ السيرافي نسب إلى مخالفيه الاحتجاج بقول سيبويه: «لأنَّه ليس يرفعه الابتداء»، وردَّ عليهم كما تقدم، ولم يشر إلى احتجاجهم بقوله: «لأنَّ هذا ليس بابتداء» مع أنَّ استدلالهم مبنيٌّ عليه، كما أنَّ توجيهه لا يبدو متَّسقًا معها، ولعله لم يفطن لهذه العبارة، أو أنَّ الأمر اشتبه عليه؛ نظرًا للتشابه بين العبارتين.

وأمَّا مذهب سيبويه في العامل في الظرف المستقرِّ الواقع خبرًا فقد وقع الخلاف بين عددٍ من النحويين في تحديده، ويرجع ذلك إلى غموض عباراته وتعدد دلالاتها المحتملة في الموضع الذي تكلم فيه عن هذه المسألة، وذلك في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ إذ يقول: «فانتصب لأنَّه موقوعٌ فيها ومَكُونٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنَّ (العلم) إذا قلت: (أنتَ الرجلُ علمًا) عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: (عشرون درهمًا)،

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٩٠.

وكذلك يعمل فيها ما قبلها وما بعدها»[١]، ويقول: «فهذا كلُّه انتصبَ على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنوَّنِ الذي يعمل فيما بعده نحو (العشرين)، ونحو قوله: (هو خيرٌ منك عملًا)، فصار (هو خلفَك) و(زيدٌ خلفَك) بمنزلة ذلك، والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له، والذي هو في موضع خبره، كما أنَّك إذا قلتَ: (عبد الله أخوك) فالآخِرُ قد رفعه الأوَّلُ وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصلٌ عنه»[٢].

وتبرز إشكالات النص في تعدد احتمالات مراجع الضمائر وأسماء الإشارة، وغموض دلالات بعض الألفاظ والمصطلحات، بالإضافة إلى خفاء مناط الحكم وموضعه في قياسه عامل الظرف على مميِّز (العشرين) و(الرجل) و(خير).

وفيما يأتي بيان الأوجه المحتملة فيه، ومواضع استدلالات النحويين عليها من كلام سيبويه:

أولًا: أنَّ الظرف منصوبٌ على الخلاف:

هذا الرأي هو المشهور عن الكوفيين كما تقدَّم، ولم أقف على من نسب القول إلى سيبويه، غير أنَّ في كلام ابن مالك ما يدلُّ على أنَّ ثمَّ مِن النحويين مَنْ نسبه إليه؛ إذ يقول بعد أنْ سرَد وجوه إبطاله: «فسيبويه بريءٌ ممَّن عوَّل عليه، وجنحَ إليه»[٣].

وجاء في كلام سيبويه ما يحتمل أنه رأيه، وهو قوله: «فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره»، وعلَّق السيرافي على هذه العبارة بقوله: «وفي بعض هذه العبارة إيهامٌ لمذهب الكوفيين»، ثمَّ شرح موضع الإيهام بقوله: «فأمَّا ما

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٣-٤٠٤.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٦.

(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٥.

فيه من الإيهام لمذهب الكوفيين فقوله: «انتصب على ما فيه وهو غيره»، وقد حكيت عن مذهب الكوفيين أنَّهم ينصبون الظرف بالخلاف للأول، وهو نحوُ قوله: «وهو غيره»، وقوله: «على ما هو»، فـ(ما) للظرف، و(هو) للمبتدأ، و(الهاء) المتصلة بـ(في) عائدةٌ إلى (ما)، وهي للظرف، و(هو) الثاني عبارةٌ عن الظرف، و(الهاء) في (غيره) عبارة عن المبتدأ»[(١)]، وقال ابن مالك بعد أن أشار إلى احتمال كلام سيبويه انتصاب الظرف بالخلاف: «فإنَّه يوهمه سيبويه بقوله في الباب المذكور: فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره، فظاهر هذا القول شبيهٌ بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين: إنَّ الظرف منصوبٌ بالمخالفة؛ لأنَّك إذا قلت: (زيدٌ أخوك) فالأخ هو زيدٌ، وإذا قلت: (زيد خلفَك) فالخلفُ ليس بزيدٍ، فمخالفته له عملت فيه النصب»[(٢)].

ثانيًا: أنَّ الظرف منصوبٌ بعاملٍ مقدَّر:

قال السيرافي بعد أن أورد احتمالات نصوص سيبويه السابقة: «ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أنَّ الذي ظهر دلَّ على المحذوف»[(٣)]، ثم أبان عن وجه تشبيه سيبويه عامل الظرف بـ(أنت الرجل علمًا) و(عشرين درهمًا) بأنَّ (الرجل) إنَّما ينصب (علمًا) إذا كان بتقدير (كامل) ونحوه مما هو في معنى الفعل، و(عشرون) ينصب (درهمًا) على مذهب (ضاربين زيدًا).

وقال ابن مالك بعد أن قرَّر أنَّ الظرف ينتصب بتقدير (مستقر) أو (استقرَّ) وشبههما: «وكلام سيبويه قابلٌ لاستنباط ذلك منه؛ لأنَّه قال قاصدًا للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها، كما أنَّ (العلم) إذا قلت:

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٩.
(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٤-٣١٥.
(٣) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٦.

(أنت الرجل علمًا) عمل فيه ما قبله»[١]، والمراد بـ(الذي قبلها) عند ابن مالك، أي: الذي قبلها في التقدير، وهو (مستقرٌّ) أو (استقرَّ) ونحوهما، وتشبيهه لعامل الظرف بـ(خيرٌ عملًا) عنده من جهة أنَّ ناصب التمييز خبرٌ، فينبغي أن يكون عامل الظرف كذلك، كما أوضح دلالة قول سيبويه: «فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره» على تقدير العامل بأنَّ المقصود بـ(ما هو فيه) ما حُذِفَ من (مستقر) ونحوه، والمقصود بـ(وهو غيره)، أي: وهو غير المبتدأ.

وبعد أن استنبط ابن مالك من كلام سيبويه أنَّه يرى أنَّ الظرف المستقرَّ الواقع خبرًا معمول لعاملٍ محذوف أشار إلى أنَّه أومأ إلى أنَّ العامل المحذوف اسمُ فاعل كونٍ مطلق، ثم أوضح موضع الإيماء في قوله: «والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه، والذي هو في موضع خبره» قائلًا: «ثم قال: والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه، أي: الذي (خلف) في موضعه، والذي (خلف) في موضعه هو مستقرٌّ أو نحوه من أسماء الفاعلين، فإنَّه الخبر في الحقيقة، فالظرف في موضعه لأنَّه عمدة، والظرف فضلة، ثم قال: والذي هو في موضع خبره، يعني (استقرَّ) ونحوه من الأفعال الدالَّة على كون مطلق، فإنَّ الظرف إذا عُلِّق بفعلٍ فذلك الفعل في موضع الخبر الأصلي، وهو اسم الفاعل، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعلٍ وفعلٍ، ونبَّه على أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى بأن أضاف الموضع إلى ضميره»[٢].

ثالثًا: أنَّ الظرف منصوبٌ بالمبتدأ:

أشار السيرافي إلى هذا الاحتمال دون أن ينسبه إلى أحد من النحويين، ثم جلَّى موضع الاحتمال بقوله: «وقوله: (على ما هو)، فـ(ما) للظرف، و(هو)

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل" ١: ٣١٦.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٦-٣١٧.

للمبتدأ، و(الهاء) المتصلة بـ(في) عائدةٌ إلى (ما) وهي للظرف، و(هو) الثاني عبارةٌ عن الظرف، و(الهاء) في (غيره) عبارةٌ عن المبتدأ، وقوله: وصار بمنزلة المنوَّن، يعني: صار المبتدأ بمنزلة المنوَّن، يعني: (العشرين) و(خيرٌ منك) في عملها فيما بعدها؛ لأنَّ (العشرين) ينصِبُ (درهمًا) إذا جاء بعده، و(خيرٌ منك) ينصب (عملًا)، فظاهر هذا أنَّ المبتدأ نصَبَ الظرف الذي بعده، ثم حقَّقَ هذا بقوله: فصار (هو خلفَك) و(زيدٌ خلفَك) بمنزلة ذلك، يعني بمنزلة (العشرين) و(خيرٌ منك) في نصبهما ما بعدهما، ثم قال: والعامل في خلف الذي هو موضعٌ له، فـ(هو) الذي بعد (الذي) يرجع إلى (خلف)، و(الهاء) في (له) ترجع إلى (الذي)، فكأنَّه قال: العامل في (خلف) الاسم الذي الخلفُ موضعٌ له، وذلك الاسم هو المبتدأ الذي هو [أي: الخلف] في موضع خبره، يعني: والاسم المبتدأ الذي الخلف في موضع خبره، فظاهر ذلك كلِّه أنَّ المبتدأ ينصبُ الظرفَ كما يرفع الخبرَ إذا كان هو هو، نحو قولك: (عبد الله أخوك)»[1].

وجزم ابن خروف بأنَّ ذلك مراد سيبويه؛ إذ يقول: «ونصَّ على ذلك في عدَّة مواضع، وشبَّه عمله في الظرف بـ(عشرين درهمًا)، وبقولهم: (أنت الرجل علمًا)، منها قوله في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، قال: فصار (هو خلفَك) و(زيدٌ خلفَك) بمنزلة ذلك، والعامل في (خلفك) الذي هو موضعٌ له، والذي هو في موضع خبره، كما أنَّك إذا قلت: (عبد الله أخوك)، فالآخِرُ قد رفعهُ الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وكرَّر ذلك في غير موضع»[2].

ويقول أيضًا: «ويريد بقوله: (على ما هو فيه وهو غيره) المبتدأ؛ لأنَّ الظرف

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٩. والعبارة فيه فيها اضطراب، والمنقول من المخطوط ١٢٤ظ.

(٢) ابن خروف، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٣٩٤.

محلٌ له، وهو غير الظرف، وبيَّن هنا أنَّ الناصب له المبتدأ، وقد بيَّن كذلك الذي هو موضعٌ له، يريد به المبتدأ، أي: الذي الظرف موضِعٌ له، ويريد: صار الاسم المبتدأ بمنزلة الاسم المنوَّن الذي يعمل فيما بعده، وصار الظرف كالتمييز»(١).

كما أشار ابن مالك(٢) إلى هذا الاحتمال في عبارة سيبويه السابقة، واصفًا إيَّاه بأنَّه أظهر في كلامه من احتمال النصب بالخلاف.

ونسب الصفَّار(٣) إلى ابن الطراوة أنَّه احتجَّ لإعمال سيبويه المبتدأ في الظرف بنصٍّ آخر له، وهو قوله في باب المسند والمسند إليه: «واعلم أنَّ الاسم أوَّلُ أحواله الابتداء، وإنَّما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ»(٤)، واستدلاله مبنيٌّ على مجيء (الناصب) في النسخة التي عنده من الكتاب معطوفًا على (الرافع)، وهذا يعني أنَّ الاحتراز من الابتداء في قوله: «سوى الابتداء» يشمل الناصب والرافع، ويقتضي ذلك أن يكون الابتداء يعمل النصب، وهو غير واردٍ عنده، ولذا صرف ابن الطراوة مراد سيبويه بـ(الابتداء) إلى المبتدأ، وجعل عمله النصب في الظرف.

(١) ابن خروف، "شرح كتاب سيبويه"، (مخطوط)، ١١٧ ظ.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٥.

(٣) الصفار، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٦٤.

(٤) كذا وردت العبارة عند القرطبي وابن خروف والصفار. ينظر: هارون بن موسى القرطبي، "شرح عيون كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، (ط١، القاهرة: مطبعة حسَّان، ١٩٨٤م)، ١: ٣٩؛ وابن خروف، "شرح كتاب سيبويه"، (مخطوط)، ١٥و؛ والصفار، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٦٤. وهذا الضبط يوافق بعض نسخ الكتاب المخطوطة، ومنها: نسخة (كوبريلي) ٧ و، ونسخة الأسكوريال ٦ ظ، ونسخة مكتبة حكيم أوغلو ٥ و.

وأشار الأعلم[١] إلى ورود العبارة في بعض نسخ الكتاب على النحو الذي استدلَّ به ابن الطراوة، وأوَّلَ الكلام على التقديم والتأخير، ثم ألمح إلى احتمال أن يكون مراد سيبويه عمل النصب في الظرف إذا حُمِلَ الكلام على ظاهره، لكنَّه لم يشر إلى تأويل الابتداء بالمبتدأ، ممَّا يرجِّح أنَّه يرى أنَّ الابتداء هو ناصب الظرف لا المبتدأ كما يرى ابن الطراوة، وبهذا جزم القرطبي[٢]؛ إذ نصَّ على أنَّ الابتداء يعمل النصب في الظرف كما يعمل الرفع في المبتدأ.

وأكثر نسخ الكتاب[٣]جاء فيها النصُّ بعطف (الرافع) على (الناصب) لا العكس، والمعنى عليه في غاية الاستقامة؛ لأنَّ الاحتراز في قوله: «سوى الابتداء» ينصرف إلى الرافع دون الناصب، ولا حاجة حينئذٍ لصرف دلالة (الابتداء) إلى المبتدأ.

ومراد سيبويه بيان حال المبتدأ قبل دخول العوامل وبعد دخولها عليه، فالاسم يكون في أوَّل أمره مرفوعًا بالابتداء، ثم إذا دخلته عوامل الرفع والنصب والجر صار الاسم معربًا بها، واحتاج بعد ذكره عامل الرفع إلى الاحتراز من عمل الابتداء لينبِّه إلى أنَّ ارتفاع المبتدأ بالعوامل بعد دخولها عليه يختلف عن ارتفاعها

(١) الأعلم الشنتمري، "النكت"، ١: ١٣٠.

(٢) القرطبي، "شرح عيون كتاب سيبويه"، ١: ٣٩.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٣-٢٤، وهي كذلك في طبعة بولاق ١: ٧، وفي الطبعة الأوروبية ١: ٦، وفي: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢: ٦٣؛ والفارسي، "التعليقة"، ١: ٤٧؛ والأعلم الشنتمري، "النكت"، ١: ١٣٠. وهو الموافق لأكثر نسخ الكتاب المخطوطة، منها نسخة مكتبة جوروم باشا، ١: ٧، ونسخة مكتبة لا لا إسماعيل ٤ ظ، و، ونسخة مكتبة الحميدية ٣ ظ، ونسخة مكتبة راغب باشا ٣ ظ، ونسخة مكتبة الفاتح ٥ و، ونسخة مكتبة أيا صوفيا ٤ ظ، ونسخة مكتبة حافظ أحمد باشا ٤ ظ، ونسخة مكتبة حالت أفندي ٥ و.

بالابتداء قبل دخولها.

ومما يرجح أنَّه مراده قوله بعدها مباشرةً: «ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياءُ حتى يكون غيرَ مبتدأٍ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك إلا أنْ تدعَه، وذلك أنَّك إذا قلتَ: (عبد الله منطلقٌ) إن شئتَ أدخلتَ (رأيتُ) عليه، فقلتَ: (رأيتُ عبدَ الله منطلقًا)، أو قلتَ: (كان عبد الله منطلقًا)، أو: (مررتُ بعبد الله منطلقًا)».

على أنَّ ابن خروف[١] لم ير في النص السابق ما يدلُّ على إعمال المبتدأ في الظرف مع أنَّ العبارة عنده توافق ما عند ابن الطراوة، ويعود ذلك إلى اختلاف فهمه للباب عمومًا، فهو يرى أنَّ حديث سيبويه الذي جاء فيه النص السابق في باب المسند والمسند إليه ليس عن المبتدأ بمفهومه الصناعي، بل بوصفه مخبَرًا عنه تتسلط عليه العوامل ويتغيَّر موقعه من الجملة تبعًا لذلك، فيقع فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا بالحرف.

وقد سبق للسيرافي[٢] أن نسب هذا الفهم لبعض النحويين، وذكر أنَّهم توهموا بأنَّ مرادَ سيبويه بـ(الجارّ) الباءَ في (مررت بزيدٍ) و(مِنْ) في (أخذت من زيدٍ)، وبالمبتدأ ما يكون مبتدأً في حالٍ، يعني: في حالٍ دون حال، ثم ردَّ قولهم صارفًا مراده بالجارّ إلى العوامل التي إذا نُزِعَتْ من الاسم كان مبتدأً، كـ(الباء) في (بحسبك الدرهم)، و(مِنْ) في (ما عندي من أحدٍ).

ومن الواضح من كلام السيرافي أنَّه يوجِّه حديث سيبويه في الباب إلى المبتدأ بمفهومه الصناعي[٣]، ولذلك فهو يقصر مراده بالعوامل على التي تدخل

(١) ابن خروف، "شرح كتاب سيبويه"، (مخطوط) ١٥و.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢: ٦٥-٦٦.

(٣) هذا ما يراه الفارسي أيضًا. ينظر: الفارسي، "التعليقة"، ١: ٤٧-٤٨.

على المبتدأ والخبر، أو الزائدة التي لا تأثير لها في بنية الجملة الاسميَّة، ويبدو أنَّه اعتمد في هذا على قوله في النصِّ السابق: «ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك إلا أنْ تدعَه»، ففي قوله: «إلا أنْ تدعَه» دلالة على أنَّ نزع حرف الجرِّ يحيل الاسم مبتدأً، وهو معتمدٌ متين، لكن يشكل على هذا التوجيه تمثيل سيبويه لعامل الجرِّ بـ(مررت بعبد الله منطلقًا)، فالعامل هنا لا ينطبق عليه المعيار الذي ذكره السيرافي، فالباء ليست زائدةً كما في (بحسبك الدرهم)، و(عبد الله) لا سبيل فيه أن يكون مبتدأ إن نزعنا الحرف.

وبالرغم من ذلك يبدو من تمثيل سيبويه للرافع باسم (كان) وللناصب بمفعول (رأيت) -والجملتان ممَّا أصلهما المبتدأ والخبر- أنَّه بصدد الحديث عن دخول العاملين على المبتدأ بمفهومه الصناعي لا بوصفه مخبرًا عنه كما يرى ابن خروف، وعلى هذا يصدق عليهما معيار السيرافي، ويعود الاسم مبتدأً في حال نزع العامل، وأمَّا تمثيله للعامل الجارِّ فيبدو أنَّه نظر في ذلك إلى تحوُّل الجملة إلى اسمية بعد نزع الحرف مع الفعل المتصل به دون وضع لاعتبار اسميَّتها قبل دخول العامل، كما أنَّ الجملة في مثال المنصوب (رأيت عبد الله منطلقًا) لا تعود اسميَّة إلا بعد نزع الناصب مع فاعله.

من خلال ما سبق يتبيَّن لنا ضعف دلالة النص الذي احتجَّ به ابن الطراوة على إعمال سيبويه المبتدأ، ولذلك سنقتصر في المبحث الآتي على الترجيح بين أقوال النحويين في تفسير نصوص سيبويه الأخرى التي دار حولها الجدل بين أطراف النزاع.

المبحث الثاني: الترجيح بين أقوال مفسري كلام سيبويه؛ لبيان مذهبه

تبيَّن من خلال عرض آراء النحويين في المبحث السابق أنَّ عبارات سيبويه التي تحدَّث فيها عن عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا تحتمل أنَّ الظرف إما أن يكون منصوبًا بالخلاف، أو بالمبتدأ، أو بعاملٍ محذوف تقديره (استقرَّ) أو (مستقرٌّ) ونحوهما.

وسوف نعرض فيما يأتي لكل واحدٍ من هذه الاحتمالات، وننظر في أوجه القوة والضعف فيها، ومدى اتساقها مع سياق كلام سيبويه في المواضع المتنازع عليها، وانتظامها مع منهجه في التحليل النحوي، ومذهبه في مسائل النحو عامَّة.

فأمَّا الاحتمال الأول ففنَّده ابن مالك بقول سيبويه بعد أن مثَّل بظروف بعد مبتدآت في أوَّل الباب: «وعمل فيها ما قبلها»[(١)]، وهذه العبارة «لا تصلح أن يراد بها إلا شيءٌ متقدِّمٌ على الظرف، والمخالفة بخلاف ذلك، فتبيَّن أنَّ مراده غير مراد الكوفيين»[(٢)].

ويمكن أيضًا الاستدلال على ضعفه من العبارة نفسها، وبيان ذلك أنَّ قول سيبويه: «وهو غيره» ليس مناطًا للحكم، بل هي جملةٌ استئنافية يصف بها حال الظرف مع المبتدأ ليفرِّق بينها وبين الصورة الأخرى التي يكون فيها الخبر هو المبتدأ لا غيرَه، وكأنَّه أراد بالإشارة إلى أنَّ الظرف غير المبتدأ تمييز العامل في هذه الصورة عن العامل في الصورة الأخرى التي يكون فيها الخبر عينَ المبتدأ كما في (زيدٌ أخوك).

---

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٤.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٥.

ويضاف إلى ما سبق وجودُ تأويلات أخرى لعبارة سيبويه أكثر وجاهة وانسجامًا مع سياق كلامه، وصرفُ مراده إلى الاحتمال الأضعف مع وجود احتمالاتٍ أقوى خلافُ الأولى.

وأمَّا التأويل الثاني –وهو أنَّ الظرف منصوبٌ بعاملٍ مقدَّر– فهو يحتمل أن يكون العامل مقدَّرًا باسم الفاعل (كائن) أو(مستقرٍّ) ونحوهما، ويحتمل أن يكون جملة مقدَّرة بـ(استقرَّ) ونحوها.

والذي يظهر –إن سلَّمنا بأنَّ مذهب سيبويه التقدير– أنَّ القول بأنَّه يرى أن المقدَّر جملةٌ أولى بالقبول من القول بأنَّه مفردٌ، فالمتأمل في عباراته في المواضع التي تحدَّث فيها عن موضع الظرف يجده كثيرًا ما يعبِّر بـ(المستَقَرّ)، نحو قوله: «وتقول: (ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك)... إذا جعلتَ (فيها) مستقَرًّا»[(١)]، وقوله: «وأهل الجفاء من العرب يقولون: (ولم يكن كفوًا له أَحدٌ)، كأنهم أخروها حيث كانت غيرَ مستقَرَّة»[(٢)]، وقوله: «فيصير بمنزلة قولك: (إنَّ زيدًا فيها)؛ لأنَّ (فيها) لما صارت مستقَرًّا لـ(زيد)»[(٣)]، وقوله: «وأما (بك مأخوذٌ زيد) فإنَّه لا يكون إلا رفعًا، مِنْ قِبَلِ أنَّ (بك) لا تكون مستقَرًّا لـ(رجل)»[(٤)]، ومن الواضح أنَّه يعني بالتعبير بـ(المستقَرّ) محلَّ الاستقرار، والعبارة على هذا تحتمل أن يكون مراده تقدير اسم الفاعل، وتحتمل أن يكون مراده تقدير الفعل، غير أنَّه في بعض المواضع نصَّ على ذكر الفعل، نحو قوله: «كما كان (فيها زيدٌ قائمًا) بمنزلة (استقرَّ زيدٌ قائمًا)»[(٥)]، وقوله: «فصار قولك: (فيها) كقولك: (استقر عبد

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٥٥.
(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٥٦.
(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٨.
(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٢٤.
(٥) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٩٦.

الله)»[١]، وقوله: «وذلك أنَّك إذا قلت: (فيها زيدٌ) فكأنَّك قلت: (استقرَّ فيها زيدٌ) وإن لم تذكر فعلًا»[٢].

وعلَّق السيرافي بعد أن أورد عبارة سيبويه الأخيرة بقوله: «وهنا أفصح سيبويه بنصب الظرف بـ(استقرَّ)»[٣].

وسواءٌ كان مراد سيبويه في المواضع السابقة تقدير الفعل بالمفهوم النحوي أو كان مراده تفسير المعنى فإنَّ هذا التصريح منه بذكر الفعل دون اسم الفاعل يرجِّح عند الموازنة بين القولين رأيَ مَنْ يقول إنَّ المقدَّر جملةٌ لا مفرد؛ لأنَّ طرفي النزاع هنا متفقان على أنَّ ثمَّ عاملًا مقدَّرًا، والخلاف بينهما في ماهيَّة هذا المقدر بين من يرى أنَّه فعلٌ ومن يرى أنَّه اسم فاعل، فإذا كان قد صرَّح بذكر الفعل في أكثر من موضع ولم يصرِّح بذكر اسم الفاعل في شيءٍ من المواضع فإنَّ في هذا دلالةً على أنَّه إن كان يرى أنَّ عاملَ الظرف مقدَّرٌ فلا مناص من القول إنَّ هذا العامل هو الفعل.

والموضع الذي أشار فيه ابن مالك إلى أن سيبويه أومأ فيه إلى أنَّ المقدَّر اسم فاعلٍ فيه تكلُّف ظاهر، كما أنَّه بنى تقريره على خطأٍ في نقل كلامه، فعبارة سيبويه: «والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له، والذي هو في موضع خبره»[٤]، والعبارة عند ابن مالك: «والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه،

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٩.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٧.

(٣) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ١٧٣.

(٤) هكذا وردت العبارة في النسخ المطبوعة من الكتاب، وهي كذلك في كل ما وقفت عليه من النسخ المخطوطة، وهو ما يرجِّح أنَّ الاختلاف ناتجٌ عن خطأ ابن مالك في نقلها، لا أنَّها كذلك في النسخة التي اعتمد عليها من الكتاب.

والذي هو في موضع خبره»[1]،، وقد بنى توجيهه على أنَّ سيبويه يريد بـ«والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه»، أي: الذي (خلف) في موضعه، وهو (مستقر) ونحوه من أسماء الفاعلين، ويريد بـ«والذي هو في موضع خبره»، أي: الفعل (استقرَّ) ونحوه؛ لأنَّه في موضع اسم الفاعل، وعلى هذا فالعبارة بتمامها عند ابن مالك تشمل صورتين للتقدير، صورة يقدَّر فيها اسم الفاعل أصالةً، وصورة أخرى يقدَّر فيها الفعل نيابةً عنه، غير أنَّ سيبويه لما أضاف الموضع إلى ضمير اسم الفاعل في قوله: «موضعه» دلَّ ذلك على أولوية تقدير اسم الفاعل عنده، ثم لما كان الكلام عن عاملين في صورتين مختلفين أورد ابن مالك على هذا التقرير أنَّ الأولى -والحال هذه- أنْ يعطِف بحرف (أو) لا بالواو، فيقول: (والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه، أو الذي هو في موضع خبره)، ثم أجاب عنه بأنَّ العرب يوقعون الواو موقع (أو) حيث لا تصلح الجمعيَّة، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[2].

فإذا كان صواب عبارة سيبويه: «والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له» لم يستقم الكلام على توجيه ابن مالك؛ لأنَّ دلالة (موضعٌ له) تنصرف حينها إلى موضع الاستقرار لا إلى موقع الظرف في الجملة، وهذا يعني أنَّنا لن نكون بإزاء صورتين لعامل الظرف تحتمل الأولى منهما تقدير اسم الفاعل والأخرى تقدير الفعل، بل بإزاء صورةٍ واحدة تحتمل عاملًا مقدَّرًا واحدًا، وعندها لا يمكن إيقاع (أو) موقع الواو، بخلاف دلالة (في موضعه) التي تماثل دلالة (في موضع خبره) في انصراف كلٍّ منهما إلى الموضع المكاني، ومن ثمَّ تحتمل وجود صورتين، وإذا كان الأمر كذلك ترجَّح صرف مراد العبارة -إن

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٦-٣١٧.
(٢) النساء ٣.

كان ثمَّ تقدير– إلى تقدير الفعل؛ لكونه يوافق تفسير سيبويه في مواضع أخرى على ما تقدَّم ذكره.

وعلى هذا التأويل يكون المراد بقول سيبويه: «وعمل فيها ما قبلها» أنَّ الذي عمل في الظروف العاملُ المقدَّر قبلها، فالضمير في (فيها) و(قبلها) عائدٌ إلى الظروف، و(ما) للعامل المحذوف، وبقوله: «على ما هو فيه وهو غيره»، أنَّ العامل مقدَّرٌ في الظرف، وهو –أي العامل المقدَّر– غير المبتدأ، فالضمير (هو) في الموضعين عائدٌ إلى العامل المحذوف، والضمير في (فيه) عائدٌ إلى الظرف، والضمير في (غيره) عائدٌ إلى المبتدأ[١]، وقد يحتمل الكلام أن يكون الضمير في (غيره) عائدًا إلى الظرف، والمراد أنَّ العامل غير الظرف، والاحتمال الأول أليق بعبارته الآتية: «والذي هو في موضع خبره»، والمراد بقوله: «والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له» أنَّ الظرف مستقَرٌّ للعامل المحذوف، فيكون الضمير (هو) عائدًا إلى الظرف، والضمير في (له) عائدًا إلى العامل المحذوف، وبقوله: «والذي هو في موضع خبره» أنَّ العامل حلَّ في موضع خبر المبتدأ، فيكون الضمير (هو) عائدًا إلى العامل المحذوف، والضمير في (خبره) عائدًا إلى المبتدأ.

ويستقيم تشبيه سيبويه لعامل الظرف بالعامل في التمييز في نحو (أنت الرجل علمًا) و(خير منك عملًا) و(عشرون درهمًا) على هذا التوجيه بما ذكره السيرافي[٢] من أنَّ (الرجل) إنَّما نصب (علمًا) لأنَّه في تقدير (كامل) ونحوه مما هو بمعنى الفعل، وكذلك (عشرون) نصب (درهمًا) على مذهب (ضاربين زيدًا) ونحوه، فكأنَّ اشتراكها في نصب ما بعدها كاشتراكها في تقدير ناصبٍ لما بعدها.

(١) هذا تقدير ابن مالك.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٦–٢٧. وينظر: الأعلم الشنتمري، "النكت"، ١: ٤٣٢.

وأمَّا توجيه كلام سيبويه على التأويل الثالث –وهو أنَّ الظرف منصوب بالمبتدأ– فيقال فيه إنَّ المراد بقوله: «وعمل فيها ما قبلها» المبتدأ الذي قبل الظرف، فالضمير في (فيها) و(ما قبلها) عائدٌ إلى الظروف، و(ما) للمبتدأ، وبقوله: «فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره» أنَّ الظرف انتصب بالذي فيه، والذي فيه هو المبتدأ؛ لأنَّ الظرف موضعٌ له، والمبتدأ غير الظرف، وسواءٌ أعدنا الضمير (هو) الثاني إلى المبتدأ والضمير في (غيره) إلى الظرف –كما فعل السيرافي– أو فعلنا العكس بأن أعدنا الضمير (هو) إلى الظرف والضمير في (غيره) إلى المبتدأ –كما في توجيه ابن خروف– فالمآل واحدٌ، وهو أنَّ أحدهما غيرُ الآخر، والمراد بقوله: «والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له» أنَّ العامل في (خلف) الذي (خلف) موضعٌ له، والذي (خلف) موضعٌ له هو المبتدأ، فـ(الذي) هو المبتدأ، و(هو) عائدٌ إلى (خلف)، والضمير في (له) راجعٌ إلى (الذي)، وهو المبتدأ، والمراد بقوله: «والذي هو في موضع خبره» أنَّ (الخلف) في موضع خبر المبتدأ، فـ(الذي) هو المبتدأ، و(هو) عائدٌ إلى (الخلف)، والضمير في (خبره) عائدٌ إلى (الذي)، وهو المبتدأ، فكأنَّ سيبويه قال: العامل في الظرف الاسمُ الذي الظرف موضعٌ له، وواقعٌ في موقع خبره، وذلك الاسم هو المبتدأ.

ومراد سيبويه بتشبيه عمل المبتدأ في الظرف بعمل (عشرون) و(الرجل) و(خير) فيما بعدها على هذا التوجيه ظاهرٌ، فالمبتدأ نصَب الظرفَ كما أنَّ (عشرون) عمِلَ النصبَ في (درهمًا)، وكما عَمِلَ (الرجل) و(خير) النصبَ في (علمًا) و(عملًا).

وقد ظهر لي بعد التأمل في النصوص السابقة وتتبع المواضع الأخرى التي تطرَّق فيها سيبويه إلى ناصب الظرف الواقع خبرًا أنَّ صَرْفَ مراده في النصوص المتنازع فيها إلى أنَّه يرى أنَّ المبتدأ هو العامل في الظرف أولى وأحرى بالقبول من

القول بأنَّه يرى انتصاب الظرف بعاملٍ مقدَّر؛ وذلك لأنَّه التوجيه الموافق لظاهر كلامه، والأليق بعباراته، والأكثر انسجامًا مع سياق كلامه في جميع المواضع، ويظهر ذلك من وجوه عدَّة، وهي:

١- جلاء مراجع الضمائر واتساقها مع ظاهر سياق الكلام في المواضع المتنازع فيها، وليس الأمر كذلك في توجيه من يرى تقدير العامل، فإعادة الضمير في (قبلها) في قول سيبويه: «وعمل فيها ما قبلها» وفي (قبلها) و(بعدها) في قوله: «وكذلك يعمل فيها ما قبلها وما بعدها» إلى الاسم الظاهر – وهو المبتدأ– أولى من إعادته إلى مقدَّر غير مذكورٍ في الكلام، كما يرى القائلون بالتقدير، وعود الضمير في (غيره) في قوله: «فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره» على المبتدأ أو الظرف المدلول عليهما بالضمير السابق (هو) الثاني أولى من إعادته على المبتدأ دون أن يسبق له ذِكْرٌ كما يرى ابن مالك[(١)]، كما أنَّ إعادة الضمير في (خبره) إلى المبتدأ في قوله: «والذي هو في موضع خبره» والحديث عنه أولى من إعادته إليه والحديث عن غيره.

٢- أنَّ تشبيه سيبويه عامل نصب الظرف بعامل نصب التمييز في نحو (عشرون درهمًا) و(أنت الرجل علمًا) و(خيرٌ عملًا) يقتضي أن يكون مراده المبتدأ لا الفعل المقدَّر، ويظهر ذلك من عدة وجوه:

الأول: أنَّ العامل في التمييز هو الاسم الذي قبله باتفاق النحويين[(٢)]، فينبغي

(١) قد يندفع هذا الإيراد بإعادة الضمير في (غيره) إلى الظرف كما تقدم، إلا أن الإشكال سيتكرر في عبارة آتية.

(٢) حكى الإجماع أبو حيان، ونصَّ سيبويه على ذلك في أحد المواضع بقوله: «فيعمل ما =

أن يكون ناصب الظرف الاسم الذي قبله وهو المبتدأ، وأمَّا على القول بتقدير العامل فلا يستقيم تشبيه العمل في الظرف بالعمل في التمييز إلا على تقدير ما هو بمعنى الفعل كما قرَّر السيرافي، والأخذ بما يقتضيه ظاهر اللفظ دون تأويل أولى من اللجوء إلى التأويل.

الثاني: أنَّ سيبويه لم يقتصر في تشبيه عامل الظرف بالعامل في (عشرين درهمًا) على كونه قبله، بل أضاف إلى ذلك كونَه غيرَه، وذلك ظاهرٌ في قوله: «فهذا كلُّه انتصبَ على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنوَّن الذي يعمل فيه ما بعده، نحو العشرين»، وقد أبان في موضعٍ آخر عن كونِ العشرين غير الدرهم بقوله: «لأنَّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي»[1]، كما أبان عن كون المبتدأ غير الظرف في مواضع أخرى، كقوله: «وذلك قولك: (فيها عبد الله قائما)، و(عبد الله فيها قائما)، فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء لأنَّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له»[2]، وهذا الوجه من المشابهة غير واردٍ بين العامل المحذوف والعامل في (عشرين درهمًا).

الثالث: أنَّ لجوء سيبويه إلى تشبيه العامل في الظرف بالعامل في (عشرين درهمًا) يقتضي أن يكون أمام صورةٍ خاصَّة من العمل، ولو كان مراده العامل المحذوف لكان في غنًى عن اجتلاب هذه الصورة الخاصَّة، ولَشبَّهه بعمل الفعل المقدَّر أصالةً.

قبله فيه عمَلَ عشرين في الدرهم إذا قلت: عشرون درهمًا». ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٨١؛ ومحمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي، (ط١، الرياض: دار كنوز أشبيليا، ١٤٣١هـ)، ٩: ٢٢٣.

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١١٨.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٨.

الرابع: ممَّا يرجِّح أنَّ سيبويه بصدد التشبيه بعمل المبتدأ لا بعمل العامل المقدَّر أنَّه قال في الموضع الأول بعد أن أشار إلى أنَّ العامل فيها ما قبلها مباشرةً: «كما أنَّ العِلْمَ إذا قلت: (أنتَ الرجلُ علمًا) عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: (عشرون درهمًا)»، فلم يكتف بتقرير الشبه بين العامل في الظرف والعامل في (درهمًا) و(علمًا)، بل احتاج إلى التمثيل لكل صورةٍ بمثال يكون فيها العامل مرفوعًا والمعمول منصوبًا، بحيث تكون الصورتان مطابقتين تمامًا لصورة المبتدأ مع الظرف، لكنَّه حين كرَّر التشبيه في الموضع الثاني بقوله: «وصار بمنزلة المنوَّنِ الذي يعمل فيما بعده، نحو (العشرين)، ونحو قوله: (هو خيرٌ منك عملًا)»، اكتفى بذكر (عشرين) دون تمثيلٍ؛ لأنَّه سبق أن أورد لها مثالًا يجلي عن مراده من التشبيه، فيما اضطر إلى أن يمثِّل للصورة الأخرى لأنَّه جاء بعاملٍ لم يسبق له التمثيل به، وهو (خير)، فاحتاج إلى التمثيل لكي يظهره في صورة الرَّفع المطابقة لصورة المبتدأ كما احتاج إلى التمثيل في الموضع الأول.

٣- في قول سيبويه: «وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها» إشارةٌ إلى صورتي تقدُّمِ الظرف عن المبتدأ وتأخُّره عنه، نحو (زيدٌ في الدار) و(في الدار زيدٌ)، وهذا يقوّي إرادة المبتدأ؛ لأنَّ عمله في الحالين سواءٌ، وأمَّا القول بتقدير العامل فيفضي في صورة تقديم الظرف إلى تأخير ما حقُّه التقديم؛ لأنَّ التقدير حينئذٍ سيكون: (زيدٌ في الدار استقرَّ)، وهذا ما دعا الأخفش إلى القول بارتفاع ما بعد الظرف على الفاعلية كما سيأتي.

٤- أنَّ صَرْفَ المراد بالموضع في قوله: «والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له» إلى المبتدأ أولى من صرفها إلى العامل المحذوف؛ لأنَّه يوافق مواضع أخرى من الكتاب يترجح فيها انصراف الكلام إلى المبتدأ، منها قوله:

«وذلك قولك: (فيها عبد الله قائمًا) و(عبد الله فيها قائمًا)، فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء لأنَّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له»[١]، وقوله: «وتقول: (إنَّ قريبًا منك زيدًا) إذا جعلتَ (قريبًا منك) موضعَه، وإذا جعلت الأوَّل هو الآخِرَ قلت: إنَّ قريبًا منك زيدٌ»[٢]، وقوله: «كما كان الظرفُ موضعًا قد صِيرَ فيه بالنيَّة وإن لم يَذكر فعلًا، وذلك أنَّك إذا قلتَ: (فيها زيدٌ) فكأنَّك قلتَ: (استقرَّ فيها زيدٌ) وإن لم يذكر فعلاً»[٣]، وهذا الموضع الأخير قد يوهم أنَّه يعني بقوله: «قد صير فيه» صيرورة العامل المقدَّر في الظرف، غير أنَّ العودة إلى سياق كلامه تكشف لنا عن مراده الحقيقي؛ إذ الغرض من ذكره صورة الظرف الواقع خبرًا في ذلك الموضع تشبيه الحال بالظرف، فكما أنَّ الظرف يكون موضعًا للمبتدأ في نحو (فيها زيدٌ) يكون الحال موضعًا لصاحب الحال إذا قلنا: (هذا الرجل منطلقًا)، ولذلك فإنَّ المشبَّه به في قوله: «كما كان الظرفُ موضعًا قد صير فيه» هو قوله قبلها مباشرةً: «فيصير الخبر حالًا قد ثبت فيها وصار فيها»، فالصيرورة التي عناها سيبويه في الظرف بقوله: «قد صير فيه» هي بعينها التي عبَّر عنها في الحال بقوله: «وصار فيها».

وممَّا يقوّي إرادته حلول المبتدأ -لا العامل- في الظرف أنَّه قال عند بيانه علَّة انتصاب الظروف في مطلع الباب: «وذاك لأنَّها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنَّه موقوعٌ فيها، ومكونٌ فيها»[٤]، ودلالة

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٨.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٤٢.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٧.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٣-٤٠٤.

(الأشياء) في قوله: «تقع فيها الأشياء» على الأسماء التي قبلها أظهرُ من دلالتها على العامل المقدَّر، وإذا كان الأمر كذلك ترجَّح صرفُ مراده في المواضع الأخرى التي نصَّ فيها على أنَّ العامل في الظرف الذي فيه إلى المبتدأ، ومنها قوله في الموضع المتنازع فيه: «فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره»، وقوله في موضعٍ آخر: «وإنَّما انتصب (خلفك) بالذي فيه»[١]

٥- إقرار السيرافي[٢] -وهو ممَّن يرى تقدير العامل- بأنَّ ظاهر كلام سيبويه في مواضع النزاع يتوجه إلى إرادة إعمال المبتدأ لا العامل المقدَّر، فقد قال بعد أن فسَّر قوله: «وصار بمنزلة المنوَّن...» وجلَّى وجه تشبيه المنوَّن بالمبتدأ في العمل: «فظاهر هذا أنَّ المبتدأ قد نصب الظرف الذي بعده، ثم حقَّق هذا بقوله: فصار (هو خلفك) و(زيدٌ خلفك) بمنزلة ذلك»، وقال بعد أن فسَّر قوله: «والعامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له، والذي في موضع خبره» وأبان عن مراجع الضمائر فيها: «فظاهر ذلك كلِّه أنَّ المبتدأ ينصب الظرف كما يرفع الخبر إذا كان هو هو»، وكرَّر الكلام بقوله: «فهذا ما يقتضيه اللفظ ظاهرًا»، ثم قال بعد أن فسَّر كلام سيبويه على هذا الوجه: «فهذا كلام سيبويه، وقد فسَّرتُ لك ألفاظه لفظًا لفظًا، وعرَّفتُكَ مذهبَ البصريين في نصب الظروف، ويجوز أن يكون سيبويه جعل المبتدأ لمَّا كان الفعلُ لا يظهر وكان ذِكْرُه نائبًا عن ذكرِ الفعل أقامه مُقام الفعل في العمل كما كان نائبًا عن ذكره ومغنيًا عنه، فنسب العمل إليه، ويجوز أن يكون

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٣٢.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٩-٣٠، والعبارة فيها اضطراب، والمنقول من المخطوط ١٢٤و، ظ.

نسب إلى المبتدأ العملَ في الظرف؛ لأنَّ فاعل (استقرَّ) هو المبتدأ، والمضمر هو المظهر، فلملابسته للفعل المضمر أجاز أنْ يعبَّر عنه أنَّه العامل فيه».

ومن الواضح من تصدير السيرافي للكلام السابق بأنَّه فسَّر ألفاظ سيبويه لفظًا لفظًا ثمَّ من إشارته إلى أنَّه قد عرَّف بمذهب البصريين في نصب الظروف -ويعني بذلك ما حكاه عن إجماعهم على القول بتقدير الفعل- أنَّه وجد في الكلام دلالةً واضحةً على إعمال المبتدأ تخالف ما أجمع عليه البصريون، ولذلك لم يجنح إلى اعتساف كلام سيبويه ليوافق رأي الجمهور كما فعل ابن مالك، بل ترك الكلام على دلالته الظاهرة، وحاول التماس مسوِّغٍ لنسبته العمل إلى المبتدأ، مع الاحتفاظ بكونه يرى العمل للعامل المحذوف.

وإذا كان السيرافي معنيًّا بالتوفيق بين رأي سيبويه ورأي الجمهور فإنَّ الذي يعنينا من كلامه -ونحن بصدد الوصول إلى رأيه في عامل الظرف المستقرِّ الواقع خبرًا – ما يبدو فيه من تأييدٍ لتوجُّه دلالة كلام سيبويه إلى أنَّ الناصب المبتدأُ لا العامل المقدَّر.

٦- ضعف ما أورده ابن مالك[1] من اعتراضٍ على هذا التوجيه لكلام سيبويه في المواضع المتنازع فيها، فأمَّا احتجاجه لعدم صحَّة إعادة الضمير (هو) الثاني على المبتدأ و(الهاء) في (غيره) إلى الظرف في قوله: «على ما هو فيه وهو غيره» بأنَّ الإعلام بذلك إعلامٌ بما لا يُجهَل فغير مستقيمٌ؛ إذ ليس مراد سيبويه من ذلك مطلقَ الغيريَّة حتى يرد عليه اعتراض ابن مالك، بل مراده تمييز الصورة التي يكون فيها الخبر غير المبتدأ عن الصورة التي يكون فيها الخبر هو المبتدأ كما في (زيدٌ أخوك)، وغرضه من ذلك بيان الفرق بين ما يعمل فيه المبتدأ النصبَ في الخبر كما في الصورة الأولى، وما يعمل

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٦.

فيه الرفعَ كما في الصورة الأخرى، وقد كرَّر سيبويه هذا التنويه في أكثر من موضع عند كلامه عن الظرف المستقر الواقع خبرًا، نحو قوله: «وذلك قولك: (فيها عبد الله قائمًا) و(عبد الله فيها قائمًا)، فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء لأنَّ الذي ذكرت بعده وقبله ليس به، وإنما هو موضعٌ له»[١]، وقوله: «واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ من أن يكون المبنيُّ عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكانٍ أو زمان»[٢]، وقوله: «وليست (فيها) بنفس (عبد الله) كما كان (هذا) نفسَ (عبد الله)»[٣].

والمتأمل في كلام سيبويه في مواضع كثيرةٍ من كتابه يجده يربط بين إسناد الأسماء إلى ما هو نفسها والحكم بالرفع من جهة، وبين إسنادها إلى ما هو غيرها والحكم النصب من جهة أخرى، وكأنَّه يجعل من المطابقة علَّةً لاقتضاء الرفع، ومن الغيريَّة علَّةً لاقتضاء النصب، ومن أمثلة ذلك قوله: «فإنْ قيل: (حَزَّنتُ قومَك بعضُهم أفضلُ من بعض) و(أبكيتُ قومَك بعضُهم أكرمُ من بعضٍ) كان الرفعُ الوجهَ؛ لأنَّ الآخِرَ هو الأولُ، ولم تجعله في موضع مفعولٍ هو غيرُ الأول»[٤]، وقوله: «وأمَّا (له صوتٌ صوتُ حمار) فقد علمتَ أنَّ صوتَ حمارٍ ليس بالصوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام »[٥]، وقوله: «وتقول: (أمَّا العِلمُ فعالمٌ بالعِلم) و(أمَّا العِلمَ فعالمٌ بالعلم)، فالنصب على أنَّك لم تجعل العِلْمَ الثاني العِلْمَ الأولَ الذي

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٨٨.
(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٢٧.
(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٣٢.
(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١٥٨.
(٥) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٦٣-٣٦٤.

لفظتَ به قبله، كأنَّكَ قلتَ: (أمَّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء)، وأمَّا الرفع فعلى أنَّه جعل العِلْمَ الآخِرَ هو العِلْمَ الأوَّلَ، فصار كقولك: (أمَّا العِلْمُ فأنا عالمٌ به)، و(أمَّا العِلمُ فما أعلمني به)»[١]، وقوله: «باب ما ينتصب لأنَّه ليس من اسم ما قبله، ولا هو هو»[٢]، وقوله: «واعلم أنَّ جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو»[٣]، وقوله: «هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدرَ الذي يكون علاجًا، وذلك إذا كان الآخِر هو الأول»[٤].

وقد تنبَّه السيرافي إلى مراد سيبويه من التنويه بأنَّ الظرف غير المبتدأ، ولذلك قال بعد أن فرغ من شرح عبارته: «وظاهر هذا كلِّه أنَّ المبتدأ ينصب الظرف كما يرفع الخبر إذا كان هو هو، نحو قولك: (عبد الله أخوك)»[٥].

وأمَّا احتجاج ابن مالك[٦] بأنَّ سيبويه شبَّه ناصب الظرف بالعامل في التمييز في (خيرٌ عملًا) وناصبُ التمييز الخبرُ لا المبتدأ فينبغي أن يكون ناصب الظرف خبرًا لا مبتدأ ففيه نظر؛ لأنَّ مناط الحكم عملُ الاسم فيما بعده لا موقع ذلك الاسم في الجملة، بدليل أنَّ سيبويه أورد المثال الآخر (عشرون درهمًا) في الموضع نفسه دون أن يضعه في جملة، بل إنَّه في موضع آخر من المواضع التي تكلَّم فيها عن هذه المسألة مثَّل لعامل التمييز باسمٍ واقع موقع المبتدأ، يقول: «فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل (له عشرون درهمًا)

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٨٥.
(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١١٨.
(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٢١.
(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٢٧.
(٥) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٦: ٢٧.
(٦) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣١٦.

في الدرهم»[١]، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الغرض من التمثيل عنده ينحصر في عمل الاسم فيما بعده، دون النظر إلى موقعه الإعرابي.

٧- وجود دلائل أخرى في كلام سيبويه ترجِّح أنَّه يرى انتصاب الظرف بالمبتدأ، منها قوله –مباشرةً ودون فصلٍ– بعد أن ذكر أنَّ العامل في (خلف) الذي هو موضعٌ له والذي هو في موضع خبره: «كما أنَّك إذا قلت: (عبد الله أخوك) فالآخِرُ قد رفعَه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام»[٢]، ومنها قوله: «وأمَّا قولهم: (داري خلفَ دارك فرسخًا) فانتصب لأنَّ (خلف) خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عمل بعضُه في بعضٍ واستغنى»[٣].

ويلحظ أن سيبويه نصَّ على أنَّ الكلام عمل بعضُه في بعضٍ، وصرفُ كلامه إلى عمل البعض الظاهر –وهو المبتدأ– أولى من صرفه إلى بعضٍ مقدَّر، ويؤيد ذلك أنَّه نصَّ هنا وفي الموضع قبله على أنَّ الكلام قد استغنى، وفي التعبير بالاستغناء دلالةٌ على عدم الحاجة إلى تقدير.

٨- أنَّ في القول بأنَّ سيبويه يعمل المبتدأ في الظرف دفعًا لإشكالٍ احتجَّ به الأخفش في إعرابه الاسم المتأخر عن الظرف في نحو (في الدار زيدٌ) فاعلًا، وهو أنَّ تقدير ناصبٍ للظرف يحتِّم أن يكون تقدير (في الدار زيدٌ): استقرَّ في الدار زيدٌ؛ لأنَّ الأصل في متعلَّق الظرف التقديم، وإذا كان الأمر كذلك تعيَّن أن يكون (زيدٌ) فاعلًا لا مبتدأ[٤]، كما أنَّ القول به يدفع إشكالًا

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤١٧.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٦.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤١٧.

(٤) الفارسي، "المسائل العسكرية"، ١٠٨-١٠٩. وينظر: عثمان بن أبي بكر بن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب". تحقيق الدكتور فخر صالح قدَّارة، (ط١، عمَّان: دار =

آخر قوَّى به الفارسي[1] ما نسبه إلى ابن السراج[2] مِنْ أنه ذهب إلى أنَّ الظرف المستقرَّ الواقع في موضع الخبر قسمٌ برأسه، وهو أنَّ تقدير ناصبٍ للظرف غير ممكنٍ مع الحروف الناسخة، نحو (إنَّ في الدار زيدًا)؛ إذ لا يجوز أن يكون الفعل مرادًا هنا؛ لأنَّ الحروف الناسخة مشبَّهةٌ به، وعاملةٌ عمَله، فكما لا يدخل فعلٌ على فعلٍ بلا واسطة اسمٍ كذلك لا يدخل شيءٌ من هذه الحروف على الفعل، ولا يجوز كذلك أن يكون اسم الفاعل مرادًا؛ لأنَّ الاسم لو كان مرادًا ما كان ليتخطى ذلك الاسمَ المرادَ ليعمل في الاسم المظهر.

والقول بأنَّ سيبويه يرى بأن عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا هو المبتدأ يدفع هذين الإشكالين.

٩- أنَّ توجيه كلام سيبويه إلى هذا القول لا يتعارض مع ما سبقت الإشارة إليه[3] في المواضع التي صرَّح فيها بالفعل المقدَّر، كقوله: «كما كان (فيها زيدٌ قائمًا) بمنزلة (استقرَّ زيدٌ قائمًا)»، وقوله: «فصار قولك: (فيها) كقولك: (استقر عبد الله)»، وقوله: «وذلك أنَّك إذا قلت: (فيها زيدٌ) فكأنَّك قلت: (استقرَّ فيها زيدٌ) وإن لم تذكر فعلًا».

وبيان ذلك أن يقال: إنَّ سيبويه يرى أنَّ عامل النصب في الظرف هو المبتدأ، وتصريحه بذكر الفعل في المواضع السابقة لتفسير معنى الاستقرار في الظرف، لا لأنَّه يرى أنَّه العامل، وقد أوضح ذلك ابن خروف بقوله: «ولا ينوي

عمَّار، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م)، ٢: ٧٢٩.

(١) الفارسي، "المسائل العسكرية"، ١٠٥-١٠٨. وينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٣٤٤؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤: ٥-٦.

(٢) انظر ما سبق ص ١٢ الهامش ١.

(٣) انظر ما سبق ص ٢٧.

(استقرَّ) ولا (مستقر)... أراد بذلك بيان المعنى، وأنَّه يتضمَّن معنى فعل، ولذلك عَمِلَ، لا لأنه متعلِّقٌ بمحذوف، فقولك (زيدٌ في الدار) قد عُلِمَ أنَّ (في) دلَّت على معناها الذي هو الاستقرار»[1].

ويضاف إلى ما سبق أنَّ سيبويه لم ينصَّ على العمل في أيِّ موضعٍ من المواضع التي صرَّح فيها بذكر العامل كما فعل في المواضع التي تحتمل المبتدأ، ومنها قوله: «وعمل فيها ما قبلها»، وقوله: «كما أنَّ (العلم) إذا قلت: (أنت الرجل علمًا) عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم (عشرون)»، وقوله: «وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها»، وقوله: «وعمل فيها ما قبلها»، وقوله: «والعامل في (خلف)»، وقوله: «كما أنَّك إذا قلت: (عبد الله أخوك) فالآخِر قد رفعه الأول وعمل فيه»، وهو ما يرجِّح أن يكون مراده في المواضع التي صرَّح فيها بذكر الفعل إيضاح المعنى لا النصَّ على العامل.

بقيت مسألةٌ في غاية الأهمية، وهي أنَّه إذا كان هذا هو رأي سيبويه فلماذا لَمْ يُفصِحْ عنه صراحةً ويَقُلْ إنَّ العامل هو المبتدأ؟! ولِمَ لجأ إلى التعبير بهذه العبارات التي تحتمله وتحتمل غيره؟!

والجواب عن هذا السؤال الجوهري له صلةٌ وثيقة بمنهج التأليف عند سيبويه وطريقته في عرض المسائل النحوية ومناقشتها ممَّا لا يتسع المجال لذكره في هذا البحث المختصر، ويعنينا منه هنا أن نقول إنَّ سيبويه لم ينصَّ على المبتدأ؛ لأنَّه كان بصدد وضع قاعدةٍ عامَّة لعامل الظرف المستقرِّ عمومًا لا الواقع خبرًا فحسب، بدليل أنَّه صدَّر الباب بقوله: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذاك لأنَّها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنَّه موقوعٌ

(١) ابن خروف، "شرح كتاب سيبويه"، (مخطوط) ١١٧و.

فيها، ومكونٌ فيها»[١]، وهذا الضابط الذي ذكره يدخل فيه -بالإضافة إلى الظرف المستقرّ الواقع خبرًا- الظرف الواقع صفةً وحالًا وصلةً، ولذلك أورد لكلٍّ صورة مثالًا أو أكثر[٢]، فمثَّل للظرف الواقع صفةً بـ(هذا رجلٌ مكانَك)، و«هما خطَّانِ جنابَتَيْ أنفِها»، واستشهد للظرف الواقع حالًا بقول الشاعر:

سرى بَعْدَما غارَ الثُّريَّا وبَعْدَما كأنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخَلُ[٣]

وبقول الآخر:

نحنُ الفوارسُ يومَ الحِنْوِ ضاحِيةً جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ[٤]

واستشهد للظرف الواقع صلةً بقول الشاعر:

هَبَّتْ جَنُوبًا فذِكرى ما ذَكرتُكُمُ عِنْدَ الصَّفاةِ التي شَرْقِيَّ حُورانا[٥]

---

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٣-٤٠٤.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٤٠٤-٤٠٧.

(٣) من الطويل، لبشر بن عمرو بن مرثد في: الحسن بن محمد الصغاني، "التكملة والذيل والصلة". تحقيق إبراهيم الأبياري، (ط١، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧م)، ٥: ٣٢٣، وبلا نسبة في: الفارسي، "المسائل البصريات"، ١: ٥٠١، وأحمد بن محمد المرزوقي، "الأزمنة والأمكنة"، (ط١، الهند: دار المعارف، ١٩١٤م)، ١: ٣٠٦.

(٤) من البسيط، للأعشى، انظر: ميمون بن قيس، "ديوان الأعشى الكبير". تحقيق محمد محمد حسين، (القاهرة: مكتبة الجماميز، دون رقم طبعة أو تأريخ)، ٦٣؛ وحمد بن محمد الخطابي، "غريب الحديث". تحقيق عبد الكريم محمد العزباوي، (ط٢، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٢٠٠١م)، ١: ٦٦١؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٢٢٥.

(٥) من البسيط، لجرير، انظر: جرير بن عطيَّة، "ديوان جرير". تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، (ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م)؛ وابن السراج، "الأصول"، ٢: ٢٠٢، وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٢٢٥.

ثمَّ بعد أن فرغ من سرد الأمثلة والشواهد قال معمِّمًا الحكم على جميع الظروف التي تناولها: «واعلم أنَّ هذه الأشياء كلَّها انتصابها من وجهٍ واحد»، ويريد بذلك أنَّ العامل في هذه الظروف الأسماءُ التي تكون الظروفُ مواضعَ لها، فالعامل في الظرف المستقرِّ الواقع خبرًا هو المبتدأ، والعامل في الظرف المستقرِّ الواقع صفةً هو الموصوفُ، والعامل في الظرف المستقرِّ الواقع حالًا هو صاحب الحال، والعامل في الظرف المستقرِّ الواقع صلةً هو الموصول.

خاتمة

أولًا: أهم النتائج:

١- ترجَّح لدى الباحث أنَّ سيبويه يُعرب الظرف المستقرَّ المسند إلى الاسم المرفوع خبرًا تقدَّمَ أو تأخَّر، ويستثنى من ذلك الصورة التي أعمل فيها الظرف في الاسم الذي بعده، وارتفع فيها الاسم على الفاعليَّة، نحو: (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا).

٢- المواضع التي تناول فيها سيبويه عامل الظرف المستقر الواقع خبرًا تحتمل دلالاتها أن يكون العامل عنده الخلاف، وتحتمل أن يكون فعلًا مقدَّرًا، وتحتمل أن يكون المبتدأ، ولم يظهر للباحث أنَّه يرى انتصاب الظرف بعاملٍ في تقدير اسم الفاعل.

٣- يرجح الباحث أنَّ سيبويه يرى أنَّ العامل في الظرف المستقر الواقع خبرًا هو المبتدأ.

٤-دلالة كلام سيبويه في المواضع التي تناول فيها المسألة على أنَّ المبتدأ هو عامل النصب في الظرف أقوى من دلالتها على إرادة الفعل المقدَّر.

٥-وقف الباحث على مواضع أخرى من كتاب سيبويه غير المتنازع فيها ترجِّح أنَّه يرى أنَّ المبتدأ هو ناصب الظرف لا العامل المقدَّر.

٦-المواضع التي نصَّ فيها سيبويه على الفعل عند حديثه عن الظرف المستقر الواقع خبرًا لم يشر فيها إلى العمل، بخلاف المواضع الأخرى التي تحتمل إرادة المبتدأ، ممَّا يرجِّح صرْفَ مراده في المواضع التي صرَّح فيها بذكر الفعل إلى معنى الاستقرار، لا إلى العمل.

ثانيًا: التوصيات:

١- إجراء دراساتٍ تطبيقية على نصوص تراثية أخرى، لرصد أثر توجيه سيبويه لعامل النصب في الظرف المستقر الواقع خبرًا.

٢- دراسة المصطلحات النحوية المرتبطة بالظرف المستقر عند سيبويه دراسة دلالية تاريخية؛ لبيان تطور دلالة تلك المصطلحات، كالاستقرار، والتعلق، والكون العام.

٣- إعادة النظر في محتوى مقررات النحو في الجامعات السعودية، بحيث يشار في باب المبتدأ والخبر إلى القول بأنَّ العامل في الظرف المستقر هو المبتدأ.

ثبت بمصادر ومراجع البحث

أولًا: الكتب المطبوعة:

الأستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي على الكافية". تحقيق يوسف حسن عمر. (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م).

الأعشى، ميمون بن قيس. "ديوان الأعشى الكبير". تحقيق محمد محمد حسين، (القاهرة: مكتبة الجماميز، دون رقم طبعة أو تأريخ).

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان. "النكت في تفسير كتاب سيبويه". تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. (ط١، الكويت: معهد المخطوطات العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط٤، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٠م).

البطليوسي، عبد الله بن محمد. "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد. (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م).

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. "دلائل الإعجاز". تحقيق محمود محمد شاكر. (ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م).

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. (ط١، العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م).

جرير بن عطيَّة. "ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب". تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. (ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م).

ابن جني، عثمان. "سر صناعة الإعراب". تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي. (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م).

ابن جني، عثمان. "اللمع في العربية". تحقيق حامد المؤمن. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م).

ابن جني، عثمان. "مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها". تحقيق الدكتور حسين أحمد بو عباس. (ط١، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٠م).

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق الدكتور فخر صالح قدَّارة. (ط١، عمَّان: دار عمَّار، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م).

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله. (ط١، دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٥م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي. (ط١، الرياض: دار كنوز أشبيليا، ١٤٣١هـ).

ابن خروف، علي بن محمد. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب. (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ).

الخطابي، حمد بن محمد. "غريب الحديث". تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي. (ط٢، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٢٠٠١م).

الزجاج، إبراهيم بن محمد. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق الدكتور فخر صالح قدَّارة. (ط١، عمَّان: دار عمَّار، ٢٠٠٤م).

ابن السراج، محمد بن سهل. "الأصول". تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. "نتائج الفكر". تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، (ط٢، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م).

سيبويه، عمرو بن عثمان. تحقيق هرتويغ درنبرغ. (ط١، باريس: المطبع العامي الأشرف، ١٨٨١م).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". (ط١، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور محمد علوني عبد الرؤوف. (ط١، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة، ٢٠٠٩م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأشباه والنظائر". تحقيق عبد العال سالم مكرم. (ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م).

الصغاني، الحسن بن محمد. "التكملة والذيل والصلة". تحقيق إبراهيم الأبياري. (ط١، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧م).

الصفار، قاسم بن علي. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي. (ط١، المدينة المنورة: دار المآثر، ١٩٩٨م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح. (دون رقم طبعة أو تأريخ).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "الإغفال". تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج

إبراهيم. (ط١، أبو ظبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٣م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "الإيضاح". تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٦م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي. (ط١، الرياض: مطابع الحسني، ١٩٩٦م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل البصريات". تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. (ط١، مصر: مطبعة المدني، ١٩٨٥م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل الشيرازيات". تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي. (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ٢٠٠٤م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل العسكرية". تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. (ط١، القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٢م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات". تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي. (ط١، العراق، مطبعة العاني، دون تأريخ).
الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي. (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م).
القرطبي، هارون بن موسى. "شرح عيون كتاب سيبويه". تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه. (ط١، القاهرة: مطبعة حسَّان، ١٩٨٤م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق محمد كامل بركات. (ط١، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٦م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح التسهيل". تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون. (ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. (ط٢، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٩م).

المرزوقي، أحمد بن محمد. "الأزمنة والأمكنة". (ط١، الهند: دار المعارف، ١٩١٤م).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين. (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب". تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب. (ط١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، ٢٠٠١م).

ابن ولاد، أحمد بن محمد. "الانتصار لسيبويه على المبرد". تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". (إدارة الطباعة المنيرية، دون رقم طبعة أو تأريخ).

ثانيًا: المخطوطات:

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". نسخة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحمل الأرقام: (١٢٩٦-١٣٠٠)، مصورة عن نسخة دار الكتب والوثائق القومية، مصر، رقم (١٣٧ نحو).

ابن خروف، علي بن محمد. "شرح كتاب سيبويه". نسخة دارة الملك عبد العزيز، برقم (٤٠)، مصوَّرة عن مكتبة دار النهضة العربية ببيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة الأسكوريال، برقم (١).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة أيا صوفيا، برقم

(٤٥٧٤).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة جوروم باشا، بالأرقام: (٢٥٦٢-٢٥٦٣-٢٥٦٤-٢٥٦٥).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة حافظ أحمد باشا (كوبريلي)، برقم (٣٠٩).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة حالت أفندي، برقم (٤٦٦).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه"، نسخة مكتبة حكيم أوغلو، برقم (٨٩٧).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة المكتبة الحميدية، برقم (١٣٢٦).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة راغب باشا، برقم (١٣٧٥).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة الفاتح، برقم (٥٠٦٢).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة لا لا إسماعيل، برقم (٦٣٤).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "كتاب سيبويه". نسخة مكتبة مراد ملا، برقم (١٧١٧) خارجي، و(١٦٩٠) داخلي.

Bibliography

Firstly: Printed Books:

Al-Astarabadhi, Muhammad bin Al-Hassan. "Sharh Al-Radiyy ‘alaa Al-Kaafiyyah". Investigated by Youssef Hassan Omar. (2nd edition, Benghazi: Garyounis University Publications, 1996 AD).

Al-A’lam Al-Shantamari, Youssef bin Suleiman. "Al-Nukat fi Tafseer Kitaab Sibawayh". Investigated by Zuhair Abdul Mohsen Sultan. (1st edition, Kuwait: Institute of Arab Manuscripts at the Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, 1987 AD).

Al-Anbari, Abd al-Rahman bin Muhammad. "Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf". Investigated by Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid. (4th edition, Cairo: Al-Sa'ada Press, 1960 AD).

Al-Batalyawsi, Abdullah bin Muhammad. "Al-Iqtidaab fi Sharh Adab Al-Kitaab". Investigated by Professor Mustafa Al-Sakka and Dr. Hamed Abdel-Majid. (2nd edition, Cairo: Egyptian Book House, 1996 AD).

Al-Jurjani, Abd al-Qaher bin Abd al-Rahman. "Dalaail Al-I’jaaz". Investigated by Mahmoud Muhammad Shaker. (5th edition, Cairo: Al-Khanji Library, 2004 AD).

Al-Jurjani, Abd al-Qaher bin Abd al-Rahman. "Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idaah". Investigated by Dr. Kazim Bahr Al-Marjan. (1st edition, Iraq: Dar Al-Rashid Publishing House, 1982 AD).

Ibn Jinni, Uthman. "Sirr Sinaa’at Al-I’raab". Investigated by Dr. Hassan bin Mahmoud Hindawi. (2nd edition, Damascus: Dar Al-Qalam, 1993 AD).

Ibn Jinni, Uthman. "Al-Luma’ fi Al-Arabiya". Investigated by Hatem Al-Moamen. (2nd edition, Beirut: The World of Books, 1985 AD).

Ibn Jinni, Uthman. "Mukhtar Tadhkirat Abi Ali Al-Farsi wa Tahdheebuha". Investigated by Dr. Hussein Ahmed Bu Abbas. (1st edition, Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2010 AD).

Ibn Al-Hajib, Uthman bin Abi Bakr. "Amaali Ibn Al-Hajib". Investigated by Dr. Fakhr Saleh Qadara. (1st edition, Amman: Dar Ammar, Beirut: Dar Al-Jeel, 1989 AD).

Ibn Al-Hajib, Uthman bin Abi Bakr. "Al-Idaah fi Sharh Al-Mufassal". Investigated by Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah. (1st edition, Damascus: Dar Saad Al-Din, 2005 AD).

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf. "Al-Tadyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Tasheel". Investigated by Dr. Hassan bin Mahmoud Hindawi. (1st edition, Riyadh: Dar Kunuz Ishbilia, 1431 AH).

Ibn Kharouf, Ali bin Muhammad. "Sharh Jumal Al-Zajaaji". Investigated by Dr. Salwa Muhammad Omar Arab. (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1419 AH).

Al-Zajjaj, Ibrahim bin Muhammad. "Ma'aani Al-Qur'an wa I'raabuhu". Investigated by Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi. (1st edition, Beirut: The World of Books, 1988 AD).

Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Omar. "Al-Mufassal fi San'at Al-I'raab". Investigated by Dr. Fakhr Saleh Qadara. (1st edition, Amman: Dar Ammar, 2004 AD).

Ibn Al-Sarraj, Muhammad bin Sahl. "Al-Usoul". Investigated by Dr. Abd al-Hussein al-Fatli. (3rd edition, Beirut: Al-Risala Foundation, 1996 AD).

Al-Suhaili, Abd al-Rahman bin Abdullah. "Nataaij Al-Fikr". Investigated by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, (2nd edition, Cairo: Dar Al-I'tisam, 1984 AD).

Sibawayh, Amr bin Othman. Investigated by Hartwig Derenbourg. (1st edition, Paris: Al-Matba' Al-'Aami Al-Ashraf, 1881 AD).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Al-Kitaab". (1st edition, Cairo, The Great Amiri Press in Bulaq).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Al-Kitaab". Investigated by Abd al-Salam Harun. (3rd edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1988 AD).

Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah. "Sharh Kitaab Sibawayh". Investigated by Dr. Muhammad Awni Abdel Raouf. (1st edition, Cairo: Dar Al-Kutub and National Documents Press, 2009 AD).

Al-Saffar, Qasim bin Ali. "Sharh Kitaab Sibawayh". Investigated by Dr. Moaid bin Musaed Al-Awfi. (1st edition, Medina: Dar Al-Ma'athir, 1998 AD).

Ibn Asfour, Ali bin Mu'min. "Sharh Jumal Al-Zajaaji".

Investigated by Dr. Sahib Abu Jinnah. (without edition number or date).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Ighfaal". Investigated by Dr. Abdullah bin Omar Al-Hajj Ibrahim. (1st edition, Abu Dhabi: Juma Al Majid Center for Culture and Heritage, 2003 AD).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Idaah". Investigated by Dr. Kazim Bahr Al-Marjan. (2nd edition, Beirut: The World of Books, 1996 AD).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Ta'leeqah 'alaa Kitaab Sibawayh". Investigated by Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi. (1st edition, Riyadh: Al-Hasani Press, 1996 AD).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Masaail Al-Basriyyaat". Investigated by Dr. Muhammad Al-Shater Ahmed Muhammad Ahmed. (1st edition, Egypt: Al-Madani Press, 1985 AD).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Masaail Al-Shiraziyaat". Investigated by Dr. Hassan bin Mahmoud Hindawi. (1st edition, Riyadh: Dar Kunuz Ishbilia, 2004 AD).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Masaail Al-Askariyyaat". Investigated by Dr. Muhammad Al-Shater Ahmed Muhammad Ahmed. (1st edition, Cairo: Al-Madani Press, 1982 AD).

Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. "Al-Masaail Al-Mushkilah known as Al-Baghdadiyyat". Investigated by Salah al-Din Abdullah al-Sankawi. (1st edition, Iraq, Al-Ani Press, without date).

Al-Farraa, Yahya bin Ziyad. "Ma'aani Al-Qur'an". Investigated by Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati. (3rd edition, Beirut: The World of Books, 1983 AD).

Al-Qurtubi, Harun bin Musa. "Sharh 'Uyoon Kitaab Sibawayh". Investigated by Dr. Abd Rabbo Abdel Latif Abd Rabbo. (1st edition, Cairo: Hassan Press, 1984 AD).

Al-Mubarrid, Muhammad bin Yazid. "Al-Muqtadab". Investigated by Muhammad Abd al-Khaleq Azimah. (2nd edition, Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs, 1979 AD).

Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. "Tasheel Al-Fawaaid wa Takmeel Al-Maqaasid". Investigated by Muhammad Kamel Barakat. (1st edition, Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1976 AD).

Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. "Sharh Al-Tasheel". Investigated by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Makhtoon. (1st edition, Cairo: Hajar for printing, publishing and distribution, 1990 AD).

Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf. "Mughni Al-Labeeb ‘an Kitaab Al-A’aareeb". Investigated by Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib. (1st edition, Kuwait: National Council for Culture, 2001 AD).

Ibn Wallad, Ahmed bin Muhammad. "Al-Intisaar li Sibawayh ‘alaa Al-Mubarrid". Investigated by Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan, (1st edition, Beirut: Al-Risala Foundation, 1996 AD).

Ibn Ya'ish, Ya'ish bin Ali. "Sharh Al-Mufassal". (Al-Muniriya Printing Administration, without edition number or date).

Secondly: Manuscripts:

Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah. "Sharh Kitaab Sibawayh". A copy in the library of Imam Muhammad bin Saud Islamic University bearing the numbers: (1296-1300), photocopied from the copy of the Dar Al-Kutub and National Documents, Egypt, No. (137 Grammar).

Ibn Kharouf, Ali bin Muhammad. "Sharh Kitaab Sibawayh". A copy of King Abdulaziz Foundation (Darah), No. (40), photocopied from the library of Dar Al-Nahda Al-Arabiya in Beirut.

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Escorial Library copy, No. (1).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Hagia Sophia Library copy, No. (4574).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Corum Pasa Library copy, with numbers: (2562-2563-2564-2565).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Hafiz Ahmed Pasha (Koprulu) Library copy, No. (309).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Halet Efendi Library copy, No. (466).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Hekimoglu Library copy, No. (897).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Al-Hamidiya Library copy, No. (1326).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Raghib Pasa Library copy, No. (1375).

Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Al-Fatih Library copy, No. (5062).
Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Lala Ismail Library copy, No. (634).
Sibawayh, Amr bin Othman. "Kitaab Sibawayh". Murad Molla Library copy, No. (1717) external, and (1690) internal.


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature



Issue : 20

Apr - Jun 2026

part 1